المملكة المغربية
وزارة الاتصال
Kingdom of Morocco
Ministry of Communication
Royaume du Maroc
Ministère de la Communication
www.mincom.gov.ma

خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء
نونبر 1999 - نونبر 2016

إصدارات وزارة الاتصال - 2016

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله

- الكتاب: **خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء نونبر 1999 - نونبر 2016**
- منشورات وزارة الاتصال
مديرية البوابة الوطنية والتوثيق
قسم التوثيق . مصلحة الإنتاج والتوزيع
- رقم الإيداع القانوني :
2014 - MO - 2573
- ردمك:
978 - 9954 - 458 - 50 - 1
- سنة الاصدار : 2016
- السحب: مطابع المناهل - الرباط
- شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، الرباط، المملكة المغربية
- **www.sahara.gov.ma - www.mincom.gov.ma - www.maroc.ma**

المملكة المغربية

خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

نونبر1999 - نونبر 2016

وزارة الاتصال

الفهرس

- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الرابعة والعشرين** للمسيرة الخضراء.....-7
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الخامسة والعشرين** للمسيرة الخضراء.....-11
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **السادسة والعشرين** للمسيرة الخضراء.....-15
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **السابعة والعشرين** للمسيرة الخضراء.....-19
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الثامنة والعشرين** للمسيرة الخضراء.....-21
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **التاسعة والعشرين** للمسيرة الخضراء .....-25
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-29
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الواحدة والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-33
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الثانية والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-37
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الثالثة والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-41
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الرابعة والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-45
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الخامسة والثلاثين** للمسيرة الخضراء.....-49
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **السادسة والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-53
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **السابعة والثلاثين** للمسيرة الخضراء.....-57
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الثامنة والثلاثين** للمسيرة الخضراء .....-61
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **التاسعة والثلاثين** للمسيرة الخضراء.....-67
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الأربعين** للمسيرة الخضراء.....-73
- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى **الحادية والأربعين** للمسيرة الخضراء.....-79
- ملاحق.....-83
  - رسالة تقديم سفير المملكة المغربية الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة
لمشروع الحكم الذاتي بالصحراء المغربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة.....-85
  - وثيقة المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء ..... -87
  - قسم المسيرة.....-93
  - صور 95
  - خريطة المملكة المغربية (الجهات) ..... -109

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين للمسيرة الخضراء

06 نونبر 1999

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله و آله وصحبه

شعبي العزيز،

جريا على العادة التي سنها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني رضوان الله عليه تخليدا لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة يسعدنا وقد حلت ذكراها الرابعة والعشرون أن أوجه إليك خطابا أدعوك فيه إلى تأمل حدثها المتفرد الذي يمثل إحدى حلقات الكفاح الذي خضته «شعبي العزيز» من أجل استرجاع الاستقلال واستكمال وحدة التراب.

فبالتحام عميق بين رعايانا المخلصين في شمال المملكة وجنوبها وهو الالتحام الذي وثقت عراه على مر العصور أواصر التواصل المستمر ومقومات الوطنية الصادقة تحقق الإجماع على هذا الكفاح الذي كان فيه لأبناء الصحراء المجاهدين نصيب وافر منذ وقت مبكر بما سجلوا من مواقف بطولية في مختلف واجهاته السياسية والعسكرية والثقافية دفاعا عن انتمائهم القوي للوطن وإظهارا لتشبثهم المتين بمغربيتهم وتمسكهم الوثيق بالعرش العلوي المجيد مما أفشل جميع المخططات الاستعمارية التي كانت تلجأ إلى الإغراء والتهديد وإلى المواجهات العنيفة.

شعبي العزيز،

إن إحياء هذه الذكرى المتميزة يحث على استخلاص العبر من المسيرة إذ تعد حدثا بارزا على مستوى المغرب والعالم كله. وهي تستمد هذا التميز من طابعها السلمي الذي برز منذ المراحل الدبلوماسية الأولى التي سبقتها لاسيما على صعيد الأمم المتحدة التي أحالت القضية إلى محكمة العدل الدولية التي لم تلبث أن أصدرت حكمها بإقرار مابين المغرب والصحراء من صلات قانونية وروابط البيعة.

وكان أن تشكلت المسيرة التي تطوع لها مختلف أفراد الشعب من نساء وأطفال وشيوخ وشباب ومن شتى المهن والحرف كلهم سعوا للمساهمة فيها بانتظام محكم مضبوط بدءا من التجمع في الأقاليم إلى أن تم الفتح المبين، سلاحهم كتاب الله الذي كانوا يرفعونه بأيديهم إلى جانب العلم الوطني ومعهما كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير مع ما لهذا النداء من أثر في ملء القلوب بالإيمان وفي التعبئة وبث الشجاعة وإذكاء الحماس.

ولم تكن هذه الطبيعة السلمية ناتجة عن عجز أو ضعف ولكنها كانت اختيارا قائما - بعد الاطمئنان إلى الله - على الثقة في النفس واليقين بالحق مع الاستعداد الكامل للدفاع عن الأرض وحفظ الكرامة وصيانة الأرواح إن دعت الضرورة لذلك.

وما كاد مبدع المسيرة الخضراء والدنا المكرم تغمده الله بواسع رحمته ومغفرته يعطي في خطابه التاريخي بأكادير يوم 5 نونبر سنة 1975 إشارة الانطلاق حتى التحقت المسيرة بالصحراء لتعود اثر ذلك بدعوة من جلالته نور الله ضريحه وقد بلغت غايتها وحققت مبتغاها.

وترسيخا لهذا النجاح الباهر وتأكيدا لشعور الاطمئنان والثقة واليقين وتشبثا بالمواقف السلمية الحكيمة وحرصا على إنقاذ المجموعة الإفريقية من كل تصدع قبل المغرب سنة 1981 مبدأ استفتاء ينظم تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

وإذا كان أمر الاستفتاء مازال يتعثر لأسباب مفتعلة خارجة عن إرادة المغرب فانه في صيغته الشعبية والتلقائية يتجلى في كل حين معززا بالحركة التنموية الدائبة التي تعرفها الصحراء. ومع ذلك فإننا ملتزمون بالمخطط الاممي على أن يتم تسجيل جميع المنحدرين منها في اللوائح الانتخابية للمشاركة في هذا الاستفتاء.

شعبي العزيز.

إنه في الوقت الذي تشهد أقاليمنا الجنوبية تقدما هائلا وازدهارا كبيرا وقعت مؤخرا بمدينة العيون كما في علمك أعمال شغب من جراء مطالب اجتماعية. وقد تم استغلال هذه الأحداث لترويج إشاعات باطلة وتوظيفها للنيل من سمعة المغرب في الوقت الذي تشكل فيه تلك الأعمال انتهاكا صريحا للقانون وخرقا للنظام العام بإتلافها للممتلكات العمومية ومساسها بالملكية الفردية.

وهنا نود أن نؤكد أن خيارنا للديمقراطية هو خيار لا رجعة فيه وأن الديمقراطية مسؤولية كذلك وندعو إلى عدم سو ء استعمالها. وكل تجاوز أو خرق من شأنه أن يمس بالنظام العام سيتعرض للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

شعبي العزيز.

لقد أخذنا على عاتقنا أمر معالجة ملف الصحراء المغربية بمنظور جديد يتسنى به التعامل معها بإنصاف وموضوعية وواقعية فأصدرنا تعليماتنا السامية بمناسبة رئاستنا اجتماع اللجنة الملكية لمتابعة الشؤون الصحراوية بتخصيص غلاف مالي لحل مشكل البطالة في تلك الأقاليم مع تقديم تسهيلات للطلاب تتعلق بالنقل وكذا المعوقين بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع.

وقد استهدفت التعليمات كذلك تفعيل المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء وتنظيم انتخاب أعضائه باشراك أبناء المنطقة حتى يمثلوا في اللجنة الملكية مع ما يقتضي ذلك من نظر

في النصوص القانونية والإجراءات المنظمة لانتخاب المجلس بنزاهة وشفافية مما جعلنا نكون لجنة أسندنا رئاستها إلى وزيرنا الأول. كما أمرنا بمضاعفة الاهتمام بالسكن وأوضاع مخيمات الوحدة.

وحتى تتحقق الغايات التي نرمي إليها من هذه التعليمات والتي نريدها أن تبلور عنايتنا الفائقة بالأقاليم الجنوبية فقد قررنا أن نوسع لسكانها مجال تدبير مصالحهم المحلية وأن نتيح لهم مسؤولية هذا التدبير في نطاق الجهوية التي كان والدنا المغفور له قد دعا إليها في خطاب ذكرى المسيرة عام 1996 والتي سنعمل بحول الله على تعميمها بما تستلزم من لا مركزية نراها تستجيب لما يتمتع به المغرب من خصوصيات نابعة من تشكيل طبيعته الثرية وتكوين ثقافته الغنية داخل إطار من التعدد المتآلف والتنوع المتناسق.

ومما لاشك فيه أن هذه السياسة التي نسلكها تغتني بالممارسة وستعطي حتما النتائج المتوخاة منها. وهنا أغتنم الفرصة للتذكير بأن أبواب المغرب مفتوحة في وجه أبنائه أينما كانوا ليساهموا في معركة التنمية والتحديث والديمقراطية ونجدد نداء والدنا تغمده الله بواسع رحمته إلى المغرر بهم «إن الوطن غفور رحيم».

شعبي العزيز.

إننا ونحن نحيي هذه الذكرى الوطنية الغالية باستعادة أهم ملامحها واستحضار أبرز دلالاتها نتوخى مزيدا من العبر والاستنارة بقبسها كي نهتدي بها في المسيرات العديدات التي اخترنا أن نخوض غمارها بنفس روح المسيرة الخضراء لإنجاز ما يتحتم من إصلاح وتغيير قصد النهوض بالمغرب الموحد وتأهيله ليتخذ المكان اللائق به بين الدول المتقدمة في القرن المقبل إن شاء الله.

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة. إنك أنت الوهاب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

في مثل هذا اليوم الأغر منذ خمس وعشرين سنة خلت أعطى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه إشارة انطلاقة المسيرة الخضراء المظفرة.

لقد انبثقت تلك الملحمة التاريخية الفريدة عن العبقرية والحنكة النافذة لأبينا جميعا وحققت للمغرب استرجاع أقاليمه الجنوبية المغتصبة بتلاحم العرش والشعب وقوة الإيمان والجنوح إلى الوسيلة السلمية الحضارية والاحتكام للشرعية الدولية لاسترجاع الصحراء المغربية.

إننا ونحن نحتفي اليوم بهذه الذكرى العزيزة علينا جميعا بكل إجلال وإكبار لنستحضر الولاء المكين لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية لجلالتنا ولعرشنا العلوي المجيد ووطنيتهم الوحدوية الصادقة والتحامهم بإخوانهم في سائر جهات المملكة ضمن إجماع وطني متجدد وفي ظل الاستقرار والأمن والطمأنينة.

لقد كانت المسيرة الخضراء شرعية في أهدافها وسلمية في وسائلها. ومنذ انطلاقتها ظل المغرب مخلصا للنهج السلمي ملتزما بالمشروعية الدولية ومتمسكا بالأسلوب الحضاري للحوار والاعتدال سباقا إلى اتخاذ المبادرات البناءة مثابرا على الاستجابة لكل المساعي الحميدة من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول استكماله لوحدة ترابه.

وبعدما اتضح للمنتظم الدولي أن مناورات الطرف الآخر قد أدخلت مخطط التسوية الأممي في طريق مسدود وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الذي حث الأطراف المعنية على اقتراح السبل الكفيلة بإيجاد حل نهائي ودائم للنزاع المفتعل بادر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتكليف مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر باستكشاف هذه السبل مع الأطراف المعنية.

فاستجاب المغرب كعادته لهذه المبادرة الأممية وقدم في شهر يونيو خلال لقاء لندن اقتراحات مفصلة ومدروسة لمعالجة ما استعصى من نقط في المخطط الأممي.

كما اقترح في شهر شتنبر خلال لقاء برلين على الطرف الآخر إجراء حوار صريح وهادف لدراسة إمكانية التوصل لحل سياسي في ظل السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترابية وفي إطار احترام المبادىء الديمقراطية وتفعيل اللامركزية الواسعة والجهوية التي من شأنها تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تدبير جهتهم وتنميتها لجعلها صرحا منيعا وركيزة قوية من ركائز الدولة المغربية الموحدة.

وعلى الرغم من استمرار الأقلية المغرر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترابية - ضدا على إرادة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عاليا مواقف المغرب الإيجابية والبناءة- فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المحتجزين في تيندوف يدركون ألا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وطنهم المغرب حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية الحقة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.

إنك تعلم شعبي العزيز مدى العناية الخاصة التي نوليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك لتعويضهم عن سنوات الحجر والاستعمار وتبويئهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وطنهم. وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائها وتأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الاقتصادي الإقليمي والوطني.

وإننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيد كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والأمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قطبا من أقطاب الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي تحظى فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.

ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا فإنه لاينسينا مأساة رعايانا المحتجزين في تيندوف الذين يعيشون ظروف الاستعباد ويخاطرون بحياتهم من أجل الالتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول: إن ساعة الفرج آتية لاريب فيها وإن المغرب لن يألو جهدا لرفع الحصار عنهم. كما نجدد للأقلية المغرر بها وصية وعهد والدنا المنعم «إن الوطن غفور رحيم». وكيفما كانت تطورات الملف فإننا كخديم أول لك مؤتمن على وحدتك الوطنية والترابية نجدد لك شعبي العزيز ما أكدناه في خطاب العرش من أن أي حل لن يكون إلا في إطار الإجماع والسيادة الوطنية والشرعية الدولية.

ومثلما استرجعنا صحراءنا بالتعبئة الشعبية في المسيرة الخضراء المظفرة ضمن صفوف مجندة فإننا سنكسب بإذن الله النزاع المفتعل حولها بمزيد من التعبئة الوطنية الشاملة سواء من طرف أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو من طرف كافة الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية التي نهيب بها مضاعفة الجهود داخليا بتأطيرك وتعبئتك اليقظة حول قضيتنا الوطنية المقدسة وخارجيا بالتصدي الحازم لمناورات وأضاليل أعداء وحدتنا الترابية والتعريف بعدالة موقفنا في جميع المحافل الدولية رسمية كانت أو شعبية.

شعبي العزيز،

إن فلسفة المسيرة الخضراء التي اعتمدت السلم والشرعية لاسترجاع الأرض المغتصبة هي نفسها التي حكمت موقف المغرب من قضية قومية مقدسة والتي لخصها الشعب المغربي في الشعار النبيل المعبر: الصحراء مغربية وفلسطين عربية. وقد كان المغرب رائدا في الدعوة للحل السلمي العادل والشامل والدائم للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية وبما يتيح استرجاع كل الأراضي العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ومن هذا المنطلق كان المغرب قد فتح مكتب اتصال مع إسرائيل كقناة لتشجيع العملية السلمية بيد أن تنكر الحكومة الإسرائيلية للشرعية الدولية وعدولها عن خيار السلام وتماديها في انتهاج منطق العدوان السافر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل قد جعلنا نبادر إلى إغلاق هذا المكتب. وقد اتخذنا هذا القرار انسجاما مع توجهاتنا السلمية والشرعية ودعما لإخواننا الفلسطينيين ونهوضا بأمانة رئاستنا للجنة القدس الشريف وحملا للطرف الإسرائيلي على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية والانصياع لخيار السلام الذي نؤمن بحتميته وسنظل عاملين على تحقيقه.

إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصادر عن تعصب عرقي أو طائفي أو عقائدي. كما أنه لا يعني تحللنا من أمانتنا الدينية والتاريخية والدستورية في الحفاظ على حقوق وحريات ومقدسات رعايانا ذوي الديانة اليهودية إسوة بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في ظل التسامح والتساكن والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية. ولن نسمح في إطار دولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم. وليعلم الجميع أننا حريصون على سيادة القانون والشرعية وأن أي مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.

شعبي العزيز،

في سياق الالتحام بين المسيرتين: الوحدوية والديمقراطية، وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإنجاز خطوات متقدمة على درب تدعيم دولة الحق والقانون فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مدونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة. ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص إلى تعزيز حريات التجمع والاجتماع والتعبير وتبسيط المساطر الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليص منها لفائدة الغرامات المالية. كما يهدف إلى سن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون وحماية قدسية الثوابت الوطنية والحرص على الانسجام مع تقاليدنا الدينية والحضارية والتشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبذ العنصرية والكراهية والعنف والتمييز على أساس

ديني أو طائفي أو المساس بحرية الغير. وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ ائتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

فلنستمر شعبي العزيز في استلهام روح المسيرة الخضراء مترحمين على روح مبدعها أب الأمة أكرم الله مثواه وعلى أرواح جميع شهداء الوحدة الترابية وفي طليعتهم أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ومعتزين ببسالة ضباطنا وجنودنا الأشاوس المرابطين في ثغور الصحراء ومنوهين بما أبانوا عنه من رباطة جأش واستماتة في أداء واجبهم المقدس لحماية ذلك الجزء الغالي من وطننا العزيز من كل عدوان.

ولنتحلى بفضائلها من أجل مضاعفة الجهد لمواصلة المسيرات الوحدوية والديمقراطية والتنموية التي نخوضها جميعا لكسب الاستحقاقات الكبرى التي تنتظر المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم المجيد من سنة 1975، عاشت بلادنا الحدث التاريخي العظيم، لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة التي جسدت الالتحام الدائم بين العرش والشعب والتعبئة الوطنية الشاملة وراء والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه الذي جعل منها في الواقع مسيرتين متكاملتين: مسيرة استكمال وحدة التراب الوطني التي كللت باسترجاعنا لأقاليمنا الصحراوية، ومسيرة استكمال البناء التنموي والديمقراطي.

وقد آلينا على نفسنا منذ اعتلينا عرش أسلافنا الميامين مواصلة استكمال وترسيخ ما حققه والدنا المنعم، طيب الله ثراه، من مكاسب وطنية ودولية في هاتين المسيرتين سائرين على نهجه القويم في اعتماد توطيد الديمقراطية واللامركزية والجهوية والتمسك بفضائل الإجماع الوطني حول الوحدة الترابية والتضامن لتدارك ما فوته الاستعمار على رعايانا الأوفياء في الصحراء من لحاق بركب التنمية الشاملة للمغرب الحر الموحد.

وان من حق الشعب المغربي وهو يحتفل اليوم بالذكرى السادسة والعشرين لعودة صحرائنا إلى حظيرة الوطن الأم أن يعتز بكون الجهود الجبارة والحثيثة التي بذلها قد أثمرت منجزات تنموية هائلة جعلت أقاليمنا الصحراوية تضاهي الجهات المتطورة من ربوع مملكتنا.

وهكذا عبدت آلاف الكيلومترات من الطرق وزودت تلك الاقاليم بموارد قارة للماء الشروب وجلب المياه الضرورية للسكان عن طريق تحلية مياه البحر وحفر الآبار وبنيت موانىء ومطارات متعددة. وتمت كهربة المدن والقرى مع ربطها بالشبكة الوطنية وأقيمت وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية وشيدت المدن والآلاف من المساكن على امتداد أقاليم العيون وبوجدور والسمارة والداخلة وأوسرد. كما بنيت العديد من المؤسسات التعليمية وأطلقت مجموعة من المشاريع الاستثمارية وأحدثت الكثير من المقاولات من طرف أبناء المنطقة وشبابها.

وما كان لهذه الجهود التنموية أن تحقق أهدافها لولا الأمن والاستقرار اللذان تنعم بهما هذه الأقاليم بفضل الجهود المستميتة والتحصينات الدفاعية التي قام بها المغرب للذود عن حوزته ونشر الأمن والطمأنينة في ربوع صحرائه والتي اضطلعت بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة بهذه الأقاليم بكامل التفاني والإخلاص مما يجعلها تستحق منا ومنك،شعبي العزيز، كل الإشادة والتقدير.

شعبي العزيز،

إذا كنا قد تمكنا، بعون الله وتوفيقه، من تحقيق العديد من المنجزات في مسيرة توفير العيش الكريم والأمن لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية فإن هنالك الكثير الذي ما يزال ينتظر منا القيام به. فما الذي يتعين علينا انجازه بعد أن أرسينا البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية.. وأي مستقبل نريده لمناطقنا الصحراوية ويتطلع إليه أبناؤها كفيل بجعلها تتبوأ المكانة المتميزة التي نتوخاها لها في مغرب التنمية المستديمة والديمقراطية الحقة التي تعتبر الجهوية إحدى ركائزها الأساسية..

إننا عازمون على توطيد الجهوية بمنظور للتنمية الجهوية المتوازنة لا يختزلها في مجرد هياكلها وأبعادها الإدارية والمؤسساتية والثقافية بل يعتبرها فضاء خصبا للتنمية الشاملة والمتواصلة بالجهة ومن أجلها. وقد ارتأينا أن يكون الشروع في تفعيل هذا المنظور في جهتي جنوب المملكة وشمالها بكيفية تراعي خصوصياتهما ضمن مخططات للتنمية الجهوية المندمجة.

وهكذا، قررنا أن يرتكز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العزيزة الغنية برجالاتها ونسائها الأوفياء على تنمية قطاعات الصيد البحري والاستثمار العقلاني للثروات المعدنية والصناعة التقليدية والسياحة وتربية المواشي مع ايلاء كامل العناية للتربية والتكوين والثقافة والبيئة في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب وكذا توسيع المبادلات التجارية مع جيراننا الأشقاء في موريتانيا والبلدان الإفريقية المجاورة. وسنشرف بنفسنا على تتبع إعداد مشروع مخطط للتنمية المندمجة للأقاليم الصحراوية حريصين على أن يتم بتشاور واسع وشفاف مع أبناء المنطقة بمجالسها المنتخبة وشبابها وفعالياتها وجمعياتها ونخبها الفكرية والاجتماعية.

وانطلاقا من حرصنا الأكيد على أن لا يتحول هذا المخطط إلى مجرد مشاريع وقرارات نظرية فإننا سنسهر على حسن إعداده وضمان وسائل تمويله وتوفير أدوات تنفيذه وآليات تقويمه المستمر.

واعتبارا لما نشمل به رعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية من سابغ رضانا وفائق عنايتنا لما أبدوه على مر التاريخ الوطني من مقاومة للمؤامرات الاستعمارية والانفصالية ومن تشبث بمقدسات وطنهم ووحدته ملتفين حول العرش العلوي المجيد فإننا سنجعل من مخطط التنمية لأقاليمنا الصحراوية مثالا يحتذى به في التنمية الجهوية المندمجة الرامية إلى توفير

المزيد من أسباب العيش الكريم لسكانها المرابطين فوق ترابهم الوطني واستقبال المستجيبين لدعوة وطنهم الغفور الرحيم.

شعبي العزيز،

لقد جعلنا من التشبث بمبادئ الحوار والاعتدال والسلم وحسن الجوار والاحتكام للشرعية الدولية السبيل الأمثل للطي النهائي للنزاع المفتعل حول استرجاعنا المشروع لأقاليمنا الجنوبية. وقد أبان المغرب عن حسن نية وإرادة سياسية واضحة وقوية للتعاون مع المجتمع الدولي لتجاوز المأزق الذي جعل مخطط التسوية الأممي غير قابل للتطبيق بفعل العراقيل التي افتعلها خصوم وحدتنا الترابية.

وفي هذا السياق، كان تعامل بلادنا الايجابي مع مشروع الاتفاق الإطار، الذي حظي بتنويه ودعم المجتمع الدولي والذي اقترحه بكل مسؤولية السيد جيمس بيكر الممثل الخاص للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره فرصة حقيقية في نطاق المشروعية الدولية لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا. وان المغرب القوي بقدسية الإجماع الوطني حول وحدة ترابه الوطني الذي لن يفرط في شبر واحد منه قد قبل هذا الحل السياسي ما دام يلتزم بالاحترام التام لسيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية ويندرج في خصوصيات نظامنا الجهوي واللامركزي المتطور وفي نطاق احترام المبادئ الديمقراطية.

وإننا لنتطلع إلى أن تتعامل جميع الأطراف المعنية بروح ايجابية مع هذا المسار الذي حظي بالإجماع الدولي آملين أن يمكن من إنهاء هذا النزاع المفتعل وخلق مناخ من التعاون والتكامل والصفاء في منطقة المغرب العربي التي ما أحوجها لتعبئة قدراتها ومواردها المشتركة لرفع ما يواجهها من تحديات وبناء غد آمن وأفضل للأجيال الصاعدة. ومهما كانت تطورات ملف الطي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، فان المغرب المتشبث بوجوده على أرضه الواثق بسيادته عليها سيواصل مسيرة التنمية الشاملة لأقاليمه الصحراوية معتمدا في ذلك أوسع معاني وممارسات الديمقراطية وأعلى درجات الجهوية واللامركزية وعدم التمركز وأوثق روابط الوحدة ومقومات السيادة الوطنية.

فلنستلهم من هذه الذكرى الخالدة روح الالتحام والعطاء المستمر، من أجل مغرب تشكل فيه مختلف جهات المملكة فضاءات دينامية للتنمية المستديمة وممارسة الديمقراطية المحلية وإبراز الخصوصيات الثقافية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في ظل الوحدة والتضامن سائلين الله أن يمدنا بالعون والسداد في مواصلة مسيراتنا الديمقراطية والتنموية من أجل مستقبل متقدم ومشرق لهذا البلد الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء المظفرة، لا باعتبارها فقط، ملحمة تاريخية مكنتنا من استرجاع أقاليمنا الجنوبية الغالية، ولكن لكونها تعد أيضا ميلادا لمغرب جديد، وكنزا لا ينفد للفضائل الوطنية السامية، ومرجعا لاستخلاص العبر النفيسة. وذلك ما أراده لها مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي مقدمة ما ورثناه من حنكة جلالته وحكمته، العمل بالتشاور الموسع، والإقدام على اتخاذ القرار الصائب والشجاع،والحزم في القيادة والتنظيم، والحرص على التعبئة الشعبية الشاملة، في كل القضايا الوطنية.

وهذا ما نسير على نهجه منذ اعتلائنا العرش، جاعلين من التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، منطلقا لمسيرة جديدة، نوطد بها المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي هو خيارنا الثابت، والذي لا شيء يمكن أن يجعلنا نحيد عنه، لبناء مغرب المستقبل. مغرب الاستقرار والتقدم، الوفي لهويته الحضارية، المنفتح على عصره، الفاعل في محيطه الجهوي والدولي.

ولأجل ذلك يجب أن نظل متشبثين بالروح الوطنية الصادقة، التي كان والدنا المنعم، طيب الله ثراه، يعتبرها نوعا من الوثنية، منوهين بكل الذين تحلوا بهذه الروح، من أبناء المغرب الأبرار، الذين تساموا على جميع الاعتبارات الذاتية والظرفية، جاعلين نصب أعينهم المصلحة العليا للبلاد، متجندين وراء العرش، في قيادته لكسب مسيرة التحرير والوحدة والديمقراطية والتنمية. ذلكم أن المسيرة الخضراء لم تكن تستهدف استرجاع التراب الوطني المغتصب فحسب، بل كذلك تحرير المواطن المغربي في الجنوب، من قبضة الاستعمار. ولهذه الغاية، بذلت الدولة جهودا جبارة ومتواصلة، على مدى العقود الثلاثة الفارطة، مكنت من تحقيق منجزات هائلة، في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجهيزات الأساسية، أتاحت لهذه الأقاليم أن تأخذ مكانة مرموقة، ضمن مسار النهوض التنموي الشامل للمغرب.

وقد حرصنا خلال زياراتنا المتوالية لهذه الأقاليم، على تجديد العهد برعايانا الأوفياء بها، والاطلاع الميداني على أحوالهم، وإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع لتنمية المؤهلات البشرية والطبيعية، الواعدة للمنطقة. ولأجل ذلك عملنا على إحداث الوكالة الخاصة لإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية التي أعدت مخططا للتنمية المندمجة يتضمن مجموعة من المشاريع الطموحة المستجيبة للتطلعات الواقعية لشبابها، ولاسيما إيجاد الشغل المنتج والعيش الكريم، من خلال عدة برامج استثمارية، تشمل جميع القطاعات، وخاصة منها توفير السكن اللائق، وتعميم التزود بالماء الشروب والكهرباء، ومد الطرق، وتهيئة مناطق للصناعة والسياحة الشاطئية والإيكولوجية، وإعداد التجهيزات اللازمة للنهوض بالصيد البحري، والساحلي منه على وجه الخصوص، وتوسيع الموانئ الرئيسية للمنطقة.

وبهذه المناسبة، نأمر بعقد المجلس الإداري للوكالة، قصد إقرار تلك المشاريع وتفعيلها في أقرب الآجال، مؤكدين موصول عنايتنا الفائقة لجعل هذه الأقاليم قطبا للاستثمار ونموذجا للتنمية الجهوية. وفضلا عن ذلك، فقد وفرنا لرعايانا الأوفياء بهذه الأقاليم ما لا يقدر بثمن، ألا وهو الحرية والكرامة والالتحام بالوطن الأم في ظل الأمن والاستقرار، معبرين في هذا المقام، عن بالغ تقديرنا لما أبانت عنه القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة بهذه الأقاليم، من إخلاص راسخ وتعبئة مستمرة وتفان موصول.

شعبي العزيز،

لقد كان من شأن إجماعنا الوطني على نهج الخيار الديمقراطي الجهوي، وما حققناه من تقدم مشهود به عالميا، أن تزايد تجاوب المجتمع الدولي مع وجاهة موقفنا، بإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل، حول استرجاعنا لصحرائنا، في نطاق احترام سيادة المملكة ووحدتها الترابية. الأمر الذي صار معه مشروع تنظيم الاستفتاء الوارد في مخطط التسوية الأممي متجاوزا، لعدم قابليته إطلاقا للإنجاز الفعلي. وقد تجلت هذه الحقيقة في مضمون القرار الأخير، الصادر عن مجلس الأمن الدولي كما تكرست بالتوافد المتزايد للعائدين، استجابة لنداء الوطن الغفور الرحيم، الذي ما فتئ يفتح ذراعيه لكل أبنائه، المكسرين لأغلال الاحتجاز والقهر، ويعتز كل الاعتزاز برجوعهم إلى أحضانه، عاملا على تخليص من لازال رهين الأسر، المنافي لكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

وستظل غايتنا المثلى أن ينعم جميع المغاربة بالحرية والكرامة، في التزام تام بواجبات المواطنة، وما تقتضيه من مساهمة إيجابية في تقدم بلدهم، مفعمين بالثقة في حاضره ومستقبله، مستلهمين روح المسيرة الخضراء، التي كان سلاحها الإيمان والقرآن. وإننا لنستبشر خيرا باقتران ذكراها الخالدة، بحلول شهر رمضان المبارك، شهر نزول القرآن الكريم داعين الله عز وجل، أن يهله عليك، شعبي العزيز باليمن والإسعاد وتوالي الأمجاد وموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2003

« الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز،

نخلد هذه السنة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، في جو روحاني تهيمن عليه مشاعر التقوى وواجب الوفاء، وعميق الامتنان لله سبحانه وتعالى. أما التقوى، فانها تزداد عمقا وسموا، بفضل حلول « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن». فهي مناسبة تستوجب التحلي بالفضائل التي يجسد فيها المؤمنون خصال التضحية والتضامن، والتسامح والاحسان.

كما أننا نعتز بحلول هذه الذكرى في ظل الوفاء لروح جدنا ووالدنا المنعمين، محرر الأمة جلالة الملك محمد الخامس، الذي نخلد بخشوع الذكرى الثانية والأربعين لوفاته، ومبدع المسيرة الخضراء المظفرة التي نخلد اليوم ذكراها الثامنة والعشرين، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحيهما، اللذين سيظل الوطن مدينا لهما بأسمى آيات العرفان، معاهدين الله تعالى على أن نظل أوفياء لنهجهما. وأما الامتنان لله، عز وجل، فعلى موصول نعمه، حيث نلتئم، هذا المساء، في جو من الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي، والاعتزاز بما رسخناه من نهج مغربي متميز، في الالتزام بالاسلام، والاجتهاد لتحقيق مقاصده في العدل والمساواة، وتكريم الانسان، في مسايرة للتطور وانفتاح على روح العصر. وستظل المسيرة الخضراء المظفرة معلمة بارزة في تاريخنا المعاصر، مثل ثورة الملك والشعب، ومحطة سنوية لتقييم ماقطعناه من أشواط على درب التعبئة المستمرة لرفع التحديات.

شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أحدثك اليوم، عن المنحى الذي اتخذه تطور قضية أقاليمنا الصحراوية، والذي يستوجب منا المزيد من اليقظة والتبصر، باعتماد استراتيجية قوامها ترسيخ صرحنا الديمقراطي، الذي هو مكمن قوتنا في الدفاع عن عدالة قضيتنا، والتفعيل الأمثل لديبلوماسية هجومية، تتضافر فيها جهود كل المؤسسات والهيئات، حكومية وبرلمانية وحزبية ونقابية وجمعوية.

كما أقول لك، وبكل ثقة ووضوح، إنني أقدر انشغالك الطبيعي، على إثر التأويل المجانب للصواب للقرار 1495 الصادر عن مجلس الأمن، في 31 يوليوز الماضي. وإني لمعتز برد فعلك الجماعي الرافض لهذا الطرح، معطيا بذلك الدليل للعالم، أن الأمة المغربية من وجدة الى السمارة، ومن طنجة الى الكويرة، أمة واحدة، موحدة،رافضة لكل مساس بسيادتها الوطنية ووحدتها الترابية.

لقد ظل المغرب، وهو الدولة الديمقراطية، ملتزما بمبدإ التسوية السلمية للخلافات، متعاونا باستمرار مع منظمة الأمم المتحدة، متمسكا بالإطار المعتمد من قبل المنتظم الدولي، منذ سنة 2001، في تأكيده على البحث عن الحل السياسي،المعروف بالحل الثالث، بعدما اتضح للمجموعة الدولية عدم قابلية تطبيق مخطط التسوية لسنة 1991. ومن منطلق أن الشرعية الدولية،تقتضي روحا ومنطوقا، التفاوض المسبق بشأن أي حل سياسي، والقبول المشترك لاجراءات تنفيذه، فان المغرب لم يفتأ ينادي بالاحتكام الى هذا المبدإ السليم، وهو يرفض اليوم كما رفض بالأمس أي تأويل يخرج عن هذا السياق.

وإذ نؤكد من جديد عزمنا على مواصلة السير على النهج السلمي للمسيرة الخضراء، في اطار المسلسل الأممي الجاري، فإننا لن ندخر جهدا في الاسهام لانجاحه بكل استعداد للتعاون التام. إلا أن جنوحنا للسلم وتشبثنا بالتفاوض الاتفاقي، لايجوز أن يأول بنوع من الضعف المغلوط. فنحن اليوم أشد ما نكون عزما على الدفاع المشروع عن سيادتنا الوطنية، ووحدتنا الترابية، وعن كرامة المواطنين المغاربة، وعن هويتنا المتميزة بوحدتها، الغنية بتنوع روافدها والتي نحن الضامن لها، بصفتنا أميرا للمؤمنين، والممثل الأسمى للأمة.

لقد ظل المغرب، بحكم وعيه القوي بمسؤولياته وبدوره الفاعل داخل المنظمات الدولية والاقليمية، لايتوانى في المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام بافريقيا وغيرها، وكذا الإسهام في الدور الريادي لإيجاد حل عادل وشامل في الشرق الأوسط، مؤكدا بذلك تشبثه بقيم السلام والحوار والديمقراطية، مما أكسبه التقدير والمصداقية في الوفاء بالتزاماته. ولي اليقين، شعبي العزيز، بأنك تشاطرني هذه الرؤية، في انسجام تام وتجاوب كامل، واثقا في حاضرك ومستقبلك، معتزا بما تزخر به من طاقات كفيلة بضمان نجاحك في كل ما تقبل عليه من مبادرات، وما تحققه من مشاريع وانجازات.

ففي ظرف أربع سنوات من العمل الدؤوب، تغير المشهد المغربي كليا على جميع المستويات. وإننا لعازمون، في إطار توطيد دعائم الديمقراطية على أسس صلبة وفعالة، على إعطاء مختلف جهات المملكة تناسقا أقوى، بحيث يكون لكل جهة شخصيتها المتميزة، في ظل مغرب موحد، غني بتنوع مكوناته الإقليمية، جاعلين من الجهوية واللامركزية وعدم التمركز، وديمقراطية المشاركة والقرب، مشروعا استراتيجيا، يزداد بلورة وتجسيدا على أرض الواقع، ولاسيما في أقاليمنا الجنوبية.

لقد سجلنا بكل اعتزاز المشاركة المكثفة لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية في مختلف العمليات الانتخابية،بنسبة تفوق ما تم تسجيله في الأقاليم الأخرى، مؤكدين بذلك تشبثهم بمغربيتهم. فكل بطاقة انتخابية يضعها رعايانا الأعزاء بالأقاليم الجنوبية في صناديق الاقتراع، بكل حرية وتلقائية، هي تصويت إيجابي لتأكيد مواطنتهم المغربية، وتجديد لبيعتهم الدائمة للعرش العلوي المجيد، في كنف الأمن والطمأنينة والاستقرار، والحياة الديمقراطية الفعلية.

وبذلك، فإن النزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، لايعد مسألة تصفية استعمار، فذلك ما تم بتفاوض وتراض واتفاق بين الأطراف المعنية، لاسيما بين المغرب واسبانيا، بل مشكلا مصطنعا،في الاتجاه المعاكس للوحدة المغاربية، في عالم لايمكن التعامل فيه إلا بمنطق التكتلات القوية، القائمة على الديمقراطية والاندماج الاقتصادي. وفي هذا السياق، ظل المغرب يعتبر الاتحاد المغاربي خيارا استراتيجيا لامندوحة عنه، مؤكدين من أجل ذلك تشبثنا الراسخ بأواصر الأخوة، داعين الجزائر الشقيقة، الى العمل سويا لحل المشاكل التي تعوق تحقيق تطلعات شعوبنا الشقيقة الى بناء صرح مغاربي عتيد، قوامه التفاهم والاستقرار والوئام، والوحدة والتقدم والسلام.

وإننا إذ نشيد بالمواقف النبيلة المتفهمة للحق المغربي، من لدن عدد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، المهتمة باستقرار المغرب العربي والمنطقة المتوسطية، نرحب ونثمن كل المساعي الحميدة في هذا الشأن، مؤكدين أن المغرب القوي بإجماعه الوطني، وبعدالة قضيته، سيظل مستعدا للإسهام الإيجابي في ايجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، ويأخذ بعين الاعتبار حقوقه المشروعة في صيانة سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، في نطاق احترام المبادئ الديمقراطية وتطبيقها، وأن أي مبادرة منافية لهذه المقومات الأساسية للحل السياسي، لن تزيد الاجماع الوطني إلا صمودا بل إن من شأن ذلك الزج بالمنطقة كلها في دوامة عدم الاستقرار، بدل التعاون للقضاء على الارهاب والتطرف، اللذين يهددان الفضاء المتوسطي برمته.

إن العمل الدؤوب الذي تشهده مختلف مناطق المملكة،في إطار مجتمع ديمقراطي حداثي يؤمن للمواطن مستقبلا أفضل، ليتجلى بقوة في أقاليمنا الجنوبية، حيث التعبئة الشاملة وروح التضحية يضيفان كل يوم المزيد من الانجازات، على درب تجسيد التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية والجهوية. وإن المغرب، الذي يخلد، هذه السنة، الذكرى الخمسينية لثورة الملك والشعب، من أجل استرجاع الاستقلال والحرية، في التحام وثيق بين الأمة وملكها، المؤتمن على سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، لن يقبل بأي حل مطروح لايستجيب لحقوقه المشروعة، عاقدين العزم على مواصلة قيادة مسيراته المظفرة على درب الوحدة والتقدم والديمقراطية.

« ولاتستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2004

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، معتزين بما حققناه لأقاليمنا الجنوبية المسترجعة، من تحرر واستقرار، وتنمية واندماج في الوطن الأم. وإذا أردنا اختصار حصيلة تسع وعشرين سنة لهذه الملحمة، فإنه يحق لنا القول : إن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها.

وإننا لنستحضر في هذه الذكرى، بكل خشوع وإجلال، روح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي كان يعتبرها كنزاً، لاستخلاص الدروس والعبر، ومنطلقا لمغرب جديد.

وقد كان في مقدمة ذلك، تأكيد التلاحم بين العرش والشعب، الذي لا تزيده التحديات إلا رسوخا، واعتماد التعبئة الشاملة، والنهج الحضاري، القائم على السلم والحوار، والتمسك بحسن الجوار، وبالشرعية الدولية، سواء لإنهاء احتلال أقاليمنا الجنوبية وعودتها لوطنها المغرب، أو لحل النزاع المفتعل حول مغربيتها. وقد واصلنا قيادة شعبنا الأبي على هذا النهج القويم، ضمن إجماع وطني متجدد حول وحدتنا الترابية، وحرص قوي على بناء الاتحاد المغاربي، على أساس متين، وانفتاح تام على جوارنا الأورو- متوسطي والإفريقي، وتفاعل إيجابي مع مستجدات عالمنا. وذلك في التزام ثابت بالشرعية الدولية، وتجاوب دائم مع مبادراتها الصائبة.

واستمرارا على هذا النهج الراسخ، فإن المغرب سيظل مستعدا للتعاون الصادق والكامل مع الأمم المتحدة، وأمينها العام، معالي السيد كوفي عنان، وممثله الخاص، سعادة السيد ألفارو دي سوطو، وبالمساهمة الفاعلة لشركاء المنطقة، والمجتمع الدولي، من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي، مقبول من كل الأطراف المعنية، للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية. وفي هذا الصدد، نؤكد التزام المغرب بالحوار والتفاوض، من أجل التوصل لهذا الحل، الذي خولناه، في خطاب العرش الأخير، مكانة الصدارة في مشروعنا المجتمعي. فقضية وحدتنا الترابية قضية هوية وطنية غير قابلة للتجزئة، وحق تاريخي، لا يمكن التفريط فيه.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه القضية المصيرية، تندرج في صلب بناء مغرب وحدوي ديمقراطي وتنموي، يكفل لكافة أبنائه حقوق المواطنة الكريمة. مغرب مبني على جهوية فعالة ومتناسقة، تمكن كل جهاته من التدبير الذاتي أو اللامركزي الواسع، لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خصوصياتها، وفي ظل السيادة والوحدة الوطنية والترابية. كما أن المغرب، الواثق بعدالة قضيته، لن يدخر جهدا، من أجل الطي النهائي لملف النزاع حولها ضمن توجه استراتيجي واضح، يتوخى ضمان حقوق بلادنا، وتجسيد المفهوم الجديد للأمن الشامل والجوار، بمنطقة شمال غرب إفريقيا والساحل، وجنوب غرب المتوسط. إن الأمر يتعلق بتوجه مستقبلي يرمي إلى رفع التحديات الحقيقية لهذه المنطقة، المتمثلة في ضرورة تحصينها من مخاطر التحول إلى بؤرة للتوتر والإرهاب، والعصابات المتاجرة بالفقر، وبالترحيل القسري، واحتجاز الأشخاص، في خرق لحقوق الإنسان وكرامته. كما أن هذا التوجه يهدف إلى جعل هذه المنطقة الواسعة بأسرها، فضاء لحرية انتقال الأشخاص والاستثمار، والتبادل الحر، والتنمية المشتركة، والتفاعل الثقافي. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الثقة المشتركة والاحترام المتبادل، والإرادة القوية المدعومة بالرؤية المستقبلية، البعيدة عن الحسابات الضيقة، والمرتفعة إلى مستوى متطلبات اللحظة التاريخية.

بيد أن مساهمتنا الصادقة في الأخذ بهذا التوجه، الوطني والجهوي والدولي، تقتضي منا، علاوة على اليقظة الدائمة، والتعبئة الشعبية، المزيد من التحرك الفعال على كل الجبهات،وذلك ضمن عمل هادف ومقدام، في سائر المحافل والأوساط الجهوية والعالمية المؤثرة، من أجل بلورة مساندتها للحل السياسي المنشود من قبل المغرب والمجتمع الدولي، في صيغة واقعية ومنصفة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة وكل القوى الوطنية الحية إلى الانخراط الفعال، في التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية والدفاع عنها، في نطاق خطة محكمة ومتكاملة، مع الجهود التي تنهض بها الديبلوماسية الرسمية. وكيفما كانت العراقيل العابرة، فإني أؤكد باسم المغرب، أننا سنصل إلى حل سياسي توافقي، لهذا النزاع المفتعل باعتباره أحد عوائق المشروع التنموي الكبير. فهذا الحل وحده ينسجم مع منطق التاريخ. كما أنه يستجيب لانتظارات أجيالنا الصاعدة، المتطلعة، قبل كل شيء، إلى الاستجابة لحاجياتها الملموسة، في التنمية والمشاركة في تدبير الشأن العام والتقدم. ومهما كانت التطورات والصعوبات الظرفية، فإننا سنواصل بناء المغرب الجديد، المنبثق عن المسيرة الخضراء الوحدوية، بتحرير الطاقات، وتكريس الجهود لكسب المسيرات التنموية، التي نقودها بكل عزم وإيمان، في مختلف جهات المملكة، جنوبا وشمالا، شرقا وغربا.

وإننا لنشيد بالانخراط الواسع لرعايانا الأوفياء، بالأقاليم الجنوبية في المعركة الحقيقية، معركة التنمية المندمجة مع كل أقاليم المملكة، وما تحقق لها من مكاسب. كما نعرب عن تقديرنا لتضحيات الشعب المغربي قاطبة، من أجل التجسيد الفعلي لروح الوحدة الوطنية في منجزات ومشاريع تنموية كبرى ؛ مؤكدين عزمنا الراسخ على أن تعم كل جهات المملكة، في نطاق سياسة القرب والمشاركة والتضامن الاجتماعي والمجالي، والتحديث الاقتصادي، الذي نقوده.

وإن تشبثنا بهذا النهج التنموي، الكفيل برفع كل التحديات، ليتطلب منا مواصلة تجسيد روح المسيرة الخضراء، مستحضرين في هذه الأجواء الدينية الرمضانية، قيم الإخاء والتضامن وحسن الجوار، والتحلي بالرزانة والحكمة، والحوار البناء، الذي هو فضيلة إسلامية حتى مع الأعداء، فما بالك مع الإخوة الأشقاء ؛ عملا بقوله تعالى : « ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم، وما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2005

« الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

قبل التوجه إليك بالخطاب، بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، نعرب عن إدانتنا الشديدة للاختطاف الحقير، الذي طال المواطنين المغربيين المستخدمين بسفارة المملكة ببغداد، من طرف العصابات الإرهابية في العراق. وقد تتبعنا مثلك، وبكل انشغال واستنكار هذه الجريمة الشنعاء، التي يدينها الشعب المغربي، بكل مكوناته، وتبذل مختلف مشاربه النداءات الإنسانية والمساعي الحثيثة لإطلاق سراحهما. وإننا إذ نعلن شديد الاستنكار لهذا التصرف الأهوج والمدان، بكل المقاييس الأخلاقية والدينية، ما نزال ننتظر أن يعود الجناة إلى الرشد، ويفكوا الحصار عن هذين المواطنين البريئين، اللذين ينتميان إلى بلد عربي مسلم، لم يدخر وسعا في الوقوف بجانب الشعب العراقي الشقيق، في محنته، والحث على انتهاج سبل الحوار، والدعوة بالتي هي أحسن للخروج من أزمته.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكامل الاعتزاز، الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية ؛ مستحضرين ما ترمز إليه من التحام بين العرش والشعب، وإجماع وطني على التشبث بوحدتك الوطنية والترابية. وهي مناسبة خالدة نجدد فيها العهد، على الوفاء للقسم، الذي أديناه جميعا مع مبدعها، والدنا المنعم، جلالة المغفور له، الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ومواصلة التعبئة الشاملة، بقيادة خديمك الأول، من أجل حماية الوطن، وصيانة حوزته. وقد شهدت أقاليمنا الصحراوية، بعد تصفية استعمارها سنة1975، تنمية شاملة، حولتها إلى مدن وحواضر، تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار، بفضل تضحيات جميع المغاربة، مدنيين وعسكريين. وبفعل التضامن الوطني القوي، فقد اندمجت فيما قطعته بلادنا من أشواط متقدمة، على درب التطور الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي كما وقفت بصمود، في مواجهة المؤامرات المكشوفة، لخصوم وحدتنا الترابية للنيل من مغربيتها.

وبالرغم من مناورا تهم اليائسة، فإن المغرب، القوي بعدالة قضيته، وإجماعه حول عدم التفريط في شبر من صحرائه، قد ظل حريصا على التشبث بوشائج الأخوة وحسن الجوار، وانتهاج الحوار، والجنوح إلى السلم، والتحلي بالحكمة والتعقل. وإننا لمؤمنون بأن الأخذ بهذه الفضائل، هو السبيل القويم، للخروج من النفق الطويل لهذا النزاع المفتعل، إلى رحابة فضاء التعايش والوئام، الكفيل بتجسيد تطلعات الأجيال الصاعدة، إلى الوحدة وبناء مستقبل مغاربي مشترك. إن تشبثنا بمغربية صحرائنا، لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي، للنزاع المفتعل حولها، يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية. وتندرج جهودنا الدؤوبة لإقرار حل توافقي ونهائي، في إطار تعاملنا الإيجابي مع التوصيات الوجيهة للأمم المتحدة، ومساعيها الحميدة.

وفي هذا السياق، أكدنا خلال استقبالنا للسيد المبعوث الشخصي الجديد، للأمين العام للأمم المتحدة، استعداد بلادنا للتعاون المخلص مع معاليه، ومن خلاله مع المنتظم الدولي، والتفاوض الجاد، واتخاذ المبادرات الإيجابية، الهادفة للتسوية العادلة لهذا الخلاف المصطنع، بروح الثقة والمسؤولية، والنظرة المستقبلية المتبصرة. ومن منطلق وفائنا لروح المسيرة، التي حققت تحرير الصحراء، بالتعبئة الشاملة، وسيرا على النهج الديمقراطي، بإشراك كل القوى الحية في الدفاع عن مغربيتها، فقد قررنا استشارة الأحزاب السياسية، لما لها من دور أساسي في القضايا الوطنية، وذلك بشأن منظورها الملموس للحكم الذاتي، في نطاق سيادة المملكة، في أفق بلورة وتقديم المقترح المغربي، بهذا الخصوص.وإننا نجدد الدعوة لكل الهيآت والفعاليات الوطنية، للنهوض بدورها في تعبئة الرأي العام، والتأطير الميداني للمواطنين، وتوسيع انخراطهم، في دعم هذا التوجه الحكيم، بكل وعي ومسؤولية، تجسيداً للإجماع الوطني حوله، وكسب المزيد من الدعم الدولي له.كما ندعوها للمزيد من اليقظة والتعبئة، لفك الحصار عن مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف، فمستقبلهم في ظل مغرب ديمقراطي وموحد، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.

وفي نفس السياق، وعلى غرار الأحزاب السياسية، ستتم استشارة أبناء المنطقة ومنتخبيها، ولاسيما شيوخ القبائل، لحنكتهم وحكمتهم، ومكانتهم الرفيعة لدى جلالتنا، وذلك بصدد تصوراتهم لمشروع إقامة نظام جهوي متقدم، ملائم لخصوصيات هذه المنطقة العزيزة من وطننا. كما سيتم إشراكهم في إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقديراً منا لغيرتهم الصادقة على الثوابت والمقدسات الوطنية، وخبرتهم الواسعة بقضايا المنطقة، وتطلعات سكانها.

وإننا لنؤكد الأهمية التي نوليها لهذا المجلس، لجعله مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية، والدفاع عن مغربيتها. كما نتوخى أن يشكل هيأة متوازنة في تركيبتها، منفتحة، بالإضافة إلى أعيانها الأوفياء، على النخب الجديدة، والجمعيات الفاعلة للمجتمع المدني، وخاصة منهم الشباب والنساء.

شعبي العزيز،

لقد خلقت المسيرة مغربا جديدا. وإننا لحريصون على تعزيز ما حققته بلادنا من مكاسب، على درب الوحدة والديمقراطية والتنمية، بفضل جهود كل أبناء شعبنا، داخل الوطن وخارجه. وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي طليعة الفعاليات، التي تساهم بكل صدق وإخلاص، في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشعاعها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيلة. وتجسيدا لتجاوبنا العميق مع التطلعات المشروعة لمختلف أجيالها، في ممارسة المواطنة الكاملة، ولضمان مشاركة ناجعة، وذات مصداقية، لمواطنينا المهاجرين، في كل مؤسسات ومجالات الشأن العام، فقد اتخذنا أربعة قرارات هامة ومتكاملة:

أولها : تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم، عن جدارة واستحقاق، في مجلس النواب، بكيفية ملائمة وواقعية وعقلانية.

أما القرار الثاني، المترتب عن الأول، فيتعلق بوجوب إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج، ليتسنى لمواطنينا بالمهجر اختيار نوابهم بالغرفة الأولى للبرلمان. علما بأنهم يتمتعون، على قدم المساواة، بالحقوق السياسية والمدنية، التي يخولها القانون لكل المغاربة، ليكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن.

ويأتي قرارنا الثالث، بتمكين الأجيال الجديدة من جاليتنا العزيزة، من حق التصويت والترشيح في الانتخابات، على غرار آبائهم، تجسيدا لمبدأ المساواة في المواطنة. ولهذه الغاية، نصدر تعليماتنا للحكومة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الثلاثة، عند مراجعتها لمنظومة الانتخابات. وسيظل هدفنا أبعد من ذلك، في التجاوب مع الطموح الكبير، لمواطنينا المقيمين بالخارج، بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة أمامهم.

ومن هنا كان قرارنا الرابع، بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، برئاسة جلالتنا، يتم تشكيله، بكيفية ديمقراطية وشفافة، تكفل له كل ضمانات المصداقية، والنجاعة والتمثيلية الحقة. على أن يضم أعضاء نتولى تعيينهم، من ضمن الشخصيات المشهود لها بالعطاء المتميز، في مجال الدفاع عن حقوق المغاربة المهاجرين، وعن المصالح العليا للوطن، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات والمؤسسات المعنية بقضاياهم.

وتندرج هذه القرارات والتوجهات في سياق استراتيجية شمولية ثلاثية الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار، كون المغرب يعد مصدرا للهجرة، ومعبرا ووجهة لها. وبالنظر لكون بلادنا تعتبر مصدراً للهجرة، لم نفتأ نولي عناية خاصة لجاليتنا بالخارج، ولتفاعلها الإيجابي مع بلدان الإقامة، وانخراطها الفاعل في الإصلاحات والأوراش الكبرى، التي نقودها. كما أننا نحرص على توفير الظروف الملائمة للإقامة الشرعية للجالية الأجنبية، التي اتخذت من بلادنا مقرا لها، إما للدراسة والتكوين، أو للعمل والاستثمار، أو للسياحة وغيرها، في ظل الأمن والطمأنينة وسيادة القانون.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الموقع الجغرافي لبلدنا، وإكراهات المحيط الإقليمي والدولي، قد أفرزت معطى جديداً أكثر حساسية، جعله معبراً للمهاجرين، من بلدان إفريقية شقيقة جنوب الصحراء، نحو الوجهة الأوروبية الممتنعة.

وبالرغم من كونه المتضرر الأول من هذه الوضعية، فإن المغرب يبذل قصارى جهوده، وبوسائله المحدودة لمواجهتها، بتنسيق محكم مع جارته إسبانيا الصديقة.ومع ذلك، فإن المشكل في عمقه، يتجاوز الطابع الثنائي بين البلدين الجارين، ليشمل سائر البلدان المعنية بالهجرة، إفريقياً ومغاربياً وأوربياً.

وأمام تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية، من دنيا الفقر إلى عالم الغنى، فإنها تقتضي معالجة شمولية، لاتنحصر في الجانب الأمني فحسب، لأنه غير كاف وحده، إذا لم يتم العمل على معالجة دوافعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الاستقرار والعيش الكريم في أوطانها، في ظل الرخاء المشترك، والأمن الشامل.

وفي إطار هذا التوجه، تندرج مبادرة المغرب وإسبانيا، الداعية لاجتماع الدول الأعضاء بكل من الاتحاد الأوروبي، والمغرب العربي، والبلدان الإفريقية المعنية، لإيجاد سياسة مشتركة، محددة في مسؤولياتها، ووسائلها وبرامجها المندمجة، ومنظورها الاستراتيجي للهجرة، باعتبارها معضلة هيكلية، وليست ظاهرة عابرة.

ومهما تكن المصاعب الظرفية، فإنها لن تنال من عزم المغرب الراسخ، لرفع هذا التحدي، في احترام لحقوق المهاجرين وكرامتهم، مغاربة كانوا أو أجانب. وبذلك يؤكد المغرب أنه يظل في مستوى ما يطرحه موقعه الجغرافي، ونظامه الديمقراطي، ورصيده الحضاري، من انفتاح وتواصل وتضامن وإخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2006

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز،

بمشاعر العرفان والوفاء والالتزام، نخلد اليوم الذكرى الواحدة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة. أما العرفان، فلمبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللمشاركين فيها، وللشعب المغربي قاطبة، على تضحياته الجسيمة، في هذه الملحمة السلمية، التي مكنت بلادنا من استرجاع أقاليمها الجنوبية. وأما الوفاء، فللمبادئ التي جسدتها المسيرة الخضراء، من التحام بالعرش، وإجماع وطني على الوحدة، وتعبئة شعبية دائمة، وتشبع حضاري بقيم السلام والحوار.

ومن ثم كان التزامنا، منذ اعتلائنا العرش، بهذه المبادئ، في تدبير كل القضايا الوطنية الكبرى. وقد سلكنا في ذلك نهجا ديمقراطيا أصيلا، عماده إدماج كل القوى الحية للأمة، والفاعلين المعنيين، في معالجتها بالحوار والتشاور، لجعل القرارات المصيرية تنبثق من القاعدة، كي تتبلور على مستوى القمة. وعلى هذا الأساس، قامت مبادرتنا في تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا موسعا، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية. وقد قطعنا في هذا الشأن خطوات متقدمة، ضمن مسار تشاوري، وطني ومحلي. وفي هذا الصدد، نجدد الإشادة بروح المسؤولية، والتجاوب الكبير، الذي أبدته الأحزاب السياسية، من خلال تقديم مقترحاتها البناءة لجلالتنا.

كما ننوه، في نفس الوقت، بما يبذله المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، رئاسة وأعضاء، من جهود مخلصة، متشبعة بالغيرة الوطنية، سواء للدفاع عن مغربية الصحراء، أو في إعداد تصوره بشأن الحكم الذاتي، ورفعه إلى جلالتنا، في الأسابيع المقبلة. وبذلك نستكمل التشاور مع أوسع قاعدة شعبية، محليا ووطنيا، لبلورة مقترح المغرب، المجسد للتوجهات الثلاثة الأساسية، في سياستنا الداخلية والخارجية.

فعلى المستوى الوطني، سنواصل المضي قدما، في تعزيز صرحنا الديمقراطي، بالجهوية المتقدمة، باعتبارها قوام الدولة العصرية، التي نرسي دعائمها. وعلى الصعيد المغاربي والإقليمي، نؤكد بهذا النهج حرصنا على وحدة المغرب العربي، وعلى تجنيب المنطقة وجهة الساحل، وجنوب-شمال

المتوسط، ما يمكن أن ينجم عن زرع كيان وهمي، من ويلات البلقنة وعدم الاستقرار، وتحويلها إلى مستنقع لعصابات الإرهاب، والتهريب والاتجار في البشر والسلاح. وتلكم هي المخاطر التي يعمل المغرب على مواجهتها من خلال اقتراح الحكم الذاتي، كتوجه ديمقراطي.

أما على المستوى الدولي، فإن المغرب بهذا التوجه، يظل وفيا لالتزامه الثابت، بالتعاون الصادق مع المنتظم الأممي، ومع أمينه العام، وممثله الشخصي، من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي، تنخرط فيه بجدية، كل الأطراف المعنية فعلا بهذا النزاع. وهو ما يتطلب مضاعفة التعبئة والصمود، للتصدي لمناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية، بالعمل المكثف، للتعريف بمشروعية حقنا، وصواب موقفنا، الذي يحظى بمساندة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وعدد متزايد من البلدان الشقيقة والصديقة لعدالة قضيته. كما أن المغرب سيواصل جهوده الدؤوبة، لتحقيق التنمية الشاملة، بهذه الأقاليم العزيزة علينا. وفي هذا الصدد، فإننا نوجه كل الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية ومنتخبة، وقطاع خاص، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وسكان هذه الربوع الغالية، إلى تضافر جهودهم، وإيلاء عناية خاصة للبرامج التي تمس الواقع المعيش لرعايانا الأوفياء بالصحراء، إلى جانب الأوراش الهيكلية الكبرى، بتناسق مع المشاريع المبرمجة، في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضع هذه الأقاليم في صدارة أولوياتها.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على تفعيل الخيار الديمقراطي التنموي، لا يقتصر فقط على توطيد وحدتنا الترابية، وإنما يشمل أيضا كل القضايا الوطنية الكبرى، حيث اعتمدنا في معالجتها نفس المقاربة التشاورية الإدماجية، القائمة على المشاركة الفعلية، لمختلف المعنيين في اقتراح الحلول الأنسب لها. ومن هذا المنظور، كان حرصنا القوي على إيلاء عناية خاصة لقضايا جاليتنا بالخارج، وذلكم من خلال اعتماد سياسة جديدة للهجرة، ذات بعدين :

أولهما بعد خارجي نعمل في إطاره على الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة، وتمكينهم من ممارستها بدون تمييز، وذلك في نطاق الاتفاقيات الثنائية المبرمة، ولاسيما مع البلدان الأوروبية. وبقدر ما نشيد باحترام مواطنينا بالخارج لقوانين بلدان الهجرة، فإننا حريصون على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية المغربية الأصيلة، القائمة على التسامح والاعتدال، واحترام الاختلاف، وتجسيد الإسلام البناء.

أما البعد الثاني، فهو بعد داخلي وطني، قائم على انتهاج سياسة جديدة، منصفة لجاليتنا بالخارج، التي تحظى لدى جلالتنا بمكانة خاصة، اعترافا منا بكونها في طليعة القوى الحية، المساهمة بدورها الفاعل، في تنمية المغرب وتحديثه، وإشعاعه الحضاري، وتماسكه الاجتماعي، وتطوره الديمقراطي.

وفي هـذا السـياق، كان تأكيدنـا عـلى تمكـين أفـراد جاليتنـا مـن شروط ممارسـة مواطنتهـم كاملة، بتوسـيع انخراطهـم ومشـاركتهم، في كل مجـالات الحيـاة الوطنيـة. وإننـا لجـد معتزيـن بالصـدى الإيجـابي، الـذي لقيتـه مبادرتنـا مـن قبـل جاليتنـا في الخـارج. وتجاوبـا مـع تطلعهـم للانخـراط في تفعيـل هـذه المشـاركة، فقـد قررنـا السـير على نفـس النهـج الديمقراطـي المتـدرج. فبعـد تخويلهم حـق المشـاركة السياسـية، بتمكينهـم مـن أن يكونـوا ناخبين أو منتخبين بـأرض الوطن، فإننا سـنعزز هـذا المكسـب الديمقراطـي، بإقامـة المجلـس الأعـلى للجاليـة المغربيـة بالخارج.

وفي هـذا الصـدد، قررنـا تكليـف المجلـس الاستشـاري لحقـوق الإنسـان، وهـو المؤسسـة الوطنيـة التعدديـة والمسـتقلة، التـي جعلنـا ضمـن مهامهـا الدفـاع عـن قضايـا المغاربـة بالخـارج، بإجـراء المشـاورات الواسـعة، مـع كل المعنيـين، لإبـداء رأي استشـاري بخصـوص إحـداث المجلـس الجديـد، بكيفيـة تجمـع بـين الكفـاءة والتمثيليـة، والمصداقيـة والنجاعة. وفي ضـوء ما سـيرفع لجلالتنا في هذا الشـأن، سـنقوم بوضـع الظهـير الشريـف، المحـدث للمجلس الأعـلى للجاليـة المغربية بالخـارج، على أن نتـولى تنصيبـه، إن شـاء اللـه، خـلال سـنة2007.

وإننا لحريصون على أن يشـكل هذا المجلس مؤسسـة ناجعة لإسـهام جاليتنا في النهضة الشـاملة، التـي يعرفهـا وطنهـم المغـرب، نظـرا لما أبانـوا عنه من تعلـق بهويتهم الوطنيـة، ومن تعبئـة والتزام في تقـدم بلدهـم، والدفـاع عن وحدتـه، والانخراط في المـشروع الديمقراطي والتنمـوي، الذي نواصل إنجـازه بـإرادة راسـخة وخطـى حثيثـة، لمـا فيـه خـير جميـع مكونـات شـعبنا الأبي، داخـل الوطـن وخارجه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2007

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز، نحتفي اليوم بالذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، باعتبارها معلمة تاريخية لتلاحم العرش والشعب في التشبث بمغربية الصحراء، عاقدين العزم على جعلها منبعا لا ينضب لترسيخ المواطنة الكاملة ولانخراط كل المغاربة سواسية في بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية.

وإننا لنستحضر، بكل إكبار، الذكرى العطرة لروح مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، مؤكدين التزامنا بقسمها الخالد ووفاءنا للبيعة المتبادلة مع كل مكونات الأمة، وفي طليعتهم رعايانا الأوفياء من قبائل وسكان الصحراء المغربية. ونود التنويه بتلاحمهم مع السلطات والقوات الأمنية والعسكرية في حفظ أمنها واستقرارها وحوزتها وبإسهامهم في تقدمها، في ظل مغرب واثق من حقه ودائم الاستعداد لاتخاذ كل المبادرات البناءة لتسوية النزاع المفتعل حول صحرائنا، التزاما بالاتحاد المغاربي ووفاء لحسن الجوار والأخوة بين دوله الخمس وصيانة لاستقرار المنطقة.

ومن هذا المنطلق، عمل المغرب، بنهج تشاوري، محلي ووطني، وإجماع شامل، على تقديم مبادرة شجاعة للحكم الذاتي، مبادرة تستجيب للمعايير العالمية وتحترم الشرعية الدولية وتراعي خصوصيات المنطقة الثقافية والاجتماعية. وقد أسفرت جهودنا الإيجابية، في بلورتها، بروح المسؤولية والإقدام والواقعية، وكذا المساندة الدولية الواسعة لمبادرتنا البناءة، عن توجه جديد في التعامل الأممي مع قضيتنا المصيرية، توجه صائب، قائم على استبعاد كل المخططات العقيمة السابقة بصفة قطعية، وهو ما تمثل في إصدار مجلس الأمن، بالإجماع، للقرار1754، الذي شهد للمبادرة المغربية، دون غيرها، بالجدية والمصداقية. وانطلاقا من الدينامية التي أفرزتها والتقدير الذي حظيت به، فقد دعا مجلس الأمن الأطراف المعنية للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، تحت إشراف الأمم المتحدة. وهو ما انخرط فيه المغرب، بجدية وحسن نية، في جولتي مفاوضات منهاست. وقد تعزز هذا التوجه البناء بدعم قوي، سواء من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من طرف مجلس الأمن، من خلال القرار رقم1783.

وإن المملكة لمستعدة لمواصلة التفاوض العميق، في انفتاح على كل الاقتراحات البناءة، عاملة على توفير الثقة اللازمة لتسفر المفاوضات، مع كل الأطراف المعنية، عن إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل. كما أننا لن ندخر أي جهد لإنجاحها، غايتنا تفعيل الاتحاد المغاربي وتسخير طاقات شعوبه، لتحقيق التنمية ورفع تحدياته الحقيقية التنموية والأمنية، الجهوية والدولية، في إطار الوئام والتضامن والاندماج. وكيفما كانت صيغة الحل التوافقي، الذي سينبثق عن التفاوض الجاد، وفق منظور استراتيجي شامل، فإن المغرب، ملكاً وشعباً، لن يقبل إلا بالحكم الذاتي، في نطاق دولته الواحدة الموحدة، ولن يتعامل مع أي طرح مدسوس أو اتجاه ينتقص من سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية غير القابلة للمساومة أو التجزئة.

شعبي العزيز،

إن المسار الديمقراطي التنموي، الذي نقوده، يتطلب انخراط كل المغاربة، حيثما كانوا، بنفس روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة. وإن وقوفنا الميداني، وعملنا الدؤوب على توفير العيش الكريم لرعايانا الأوفياء داخل الوطن، لا يعادله إلا عنايتنا الفائقة بشؤون مواطنينا الأعزاء المقيمين في الخارج. كما أننا حريصون على الاستجابة لمطامحهم المشروعة في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، لاسيما منها العائلية والروحية والثقافية، وذلك ضمن مقاربة شمولية ومتدرجة، هادفة لضمان مشاركتهم الديمقراطية الكاملة في كل مناحي الحياة الوطنية والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم في بلاد المهجر. وفي هذا السياق، قررنا إحداث مجلس لهم، بجانب جلالتنا، يحظى بسامي رعايتنا وتتوافر فيه صفات التمثيلية والفعالية والمصداقية. ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإبداء رأي استشاري في هذا الشأن. ونود الإشادة، في هذا الصدد، بالنهج التشاوري الواسع والعمل الجاد الذي قام به المجلس وخاصة لجنته المختصة، رئاسة وأعضاء، لبلورة تصور عام ومتبصر لهذه المؤسسة. وقد قمنا بإمعان النظر في توصيته، المرفوعة لجلالتنا، من ثلاثة منطلقات، أولها: اقتناعنا بأن التمثيلية الحقة، إنما تنبع من الانتخاب، الذي سيظل صوريا، ما لم يقم على المصداقية والأهلية والتنافس الشريف وتعبئة مواطنينا المهاجرين. ويقوم المرتكز الثاني، على استبعاد التعيين المباشر، لأسباب مبدئية، لأن الأمر يتعلق بهيأة تمثيلية، وليس بوظيفة إدارية أو منصب سياسي، لذلك، نعتبر أن الانتخاب يظل هو المنطلق والمبتغى في إقامة هذه المؤسسة. أما ثالث المرتكزات، فيستند إلى تجاوبنا الموصول مع الآراء الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان اعتبارا لوجاهتها ونزاهتها.

وانطلاقا من الدراسات المعمقة والاستشارات الموسعة، فقد أخذنا بعين الاعتبار، استخلاص المجلس، أنه من المجازفة ارتجال انتخابات عشوائية مفتقرة للضمانات الأساسية، للشفافية والنزاهة والتمثيلية الحقة، اللازمة لبلوغ الغاية النبيلة من قيام هذه المؤسسة المتخصصة في شؤون جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج. لذلك، ارتأينا اعتماد اقتراح الرأي الاستشاري، لصيغة مرحلية لانتداب هذه المؤسسة في تشكيلتها الأولى التأسيسية، لمدة أربع سنوات. والتزاما بموقفنا المبدئي، فإننا ندعو هذه المؤسسة الجديدة إلى أن تجعل في صدارة أعمالها إنضاج التفكير

ووضع الأسس الصلبة لبلوغ الهدف الأسمى للانتخاب الواعي والمسؤول، وتوفير شروط المشاركة الواسعة فيه بدل ركوب الحلول التبسيطية.

وسيراً على نهجنا التشاوري، وتقديرا منا لنزاهة مجلس حقوق الإنسان، فقد قررنا تكليفه، من خلال اللجنة المختصة، بأن يرفع لجلالتنا، في أقرب الآجال، مقترحات موضوعية بشأن الشخصيات والجمعيات المؤهلة لعضوية هذه المؤسسة، في التزام بترشيح المشهود لهم بالعطاء والدفاع عن قضايا جاليتنا.

وقد ارتأينا، ضمانا للنجاعة والتفاعل، أن تضم تركيبة هذه الهيأة، أعضاء مختارين، بكامل الشفافية والتمثيلية، يتمتعون بصلاحيات تداولية، علاوة على العضوية الاستشارية للسلطات الحكومية والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة.

وإننا لحريصون على أن تكون هذه التركيبة متوازنة ومنسجمة، تراعي التمثيل المناسب بين النساء والرجال، والجغرافي، وطنيا وجهويا وقاريا. وكذا بين الأجيال الثلاثة بمن فيهم رعايانا الأوفياء من الطائفة اليهودية المغربية.

وسنتوخى في الظهير الشريف، المحدث لهذه المؤسسة، تمكينها من اختصاصات واسعة، تجعل منها قوة اقتراحية، تعنى بكل القضايا والسياسات العمومية التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج، ولاسيما منها الدينية والثقافية والمسائل ذات الصلة بالهوية وبالدفاع عن حقوقهم وتعزيز إسهامهم الوازن في تنمية قراهم ومدنهم الأصلية ووطنهم الأم وتوسيع إشعاعه الدولي، وكذا في تمتين روابط وطنهم الأصلي المغرب ببلدان الإقامة.

وإن إحداث هذه الهيأة، التي نعتزم تنصيبها قبل متم السنة الجارية، ليندرج في إطار إعادة التفكير العقلاني والمراجعة الجذرية لسياسة الهجرة باعتماد استراتيجية شمولية تضع حدا لتداخل الأدوار وتعدد الأجهزة، استراتيجية متناسقة تنهض فيها كل سلطة عمومية أو مؤسسة أو هيأة بالمهام المنوطة بها في تكامل وانسجام سواء في حسن تدبير جميع قضايا الهجرة أو في المسار الديمقراطي التنموي الواعد الذي نقوده بحزم وثبات وتفان ونكران ذات.

وسأحرص، شعبي العزيز، على أن تظل روح المسيرة الخضراء خالدة في ذاكرتك الوطنية وعبرة متجددة، ملهمة وموطدة لالتحامك بعرشك ولتعبئتك الشاملة لصيانة وحدتك وسيادتك، شمالا وجنوبا، ولترسيخ الديمقراطية الحقة وإنجاز التنمية البشرية في وطن مهاب بحصن منيع لا يرام وكرامة إنسانية لا تضام، سائلين الله سبحانه أن يديم علينا موصول السداد والالتحام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر2008

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، ليس باعتبارها ملحمة للعرش والشعب تكللت باسترجاع المغرب لصحرائه، وإنما لكونها شكلت، أيضا، منعطفا في تاريخ بلادنا الحديث، بما تمخض عنها من إعطاء دينامية جديدة للمسار الديمقراطي وللإجماع الراسخ حول الثوابت الوطنية.

ومنذ تولينا أمانة قيادتك، عملنا على تعزيزها بمنهج متجدد، منطلقه الاقتناع الجماعي الراسخ، بكون قضية الصحراء، أمانة في أعناق كل المغاربة، قوامه الحكامة المحلية الجيدة لأقاليمنا الجنوبية والمشاركة الواسعة في تدبير قضيتنا الوطنية، وجوهره إضفاء عمق تنموي وتضامني على روحها الوحدوية.

كما اعتمدنا، على الصعيد الدولي، مقاربة جعلت المغرب الطرف الوحيد، الذي استجاب لدعوة المجموعة الدولية كافة الأطراف المعنية، منذ نهاية التسعينات، لاتخاذ مبادرات، لتجاوز مأزق محاولات تسوية النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء والبحث عن حل توافقي، وذلك ضمن مسار ثالث، يقوم على التخلي النهائي عن المقترحات السابقة للتسوية، بعدما اقتنع المجتمع الدولي بعدم صلاحيتها وقابليتها للتطبيق لأسباب موضوعية.

وقد قامت بلادنا بجهود مشهود بها، توجناها باقتراح مبادرة مقدامة للحكم الذاتي، حرصنا على أن تكون المشاركة الديمقراطية هي السمة المميزة لكافة مراحل إعدادها من لدن كافة الأحزاب السياسية والقوى الحية للأمة، وكذا سائر الهيآت التمثيلية للأقاليم الجنوبية.

وهو ما جعل هذه المبادرة ملكا للمغاربة جميعا، ولا سيما أبناء أقاليمنا الصحراوية، لأنها فتحت أمامهم أبواب المصالحة مع إخوانهم العائدين لحضن الوطن الأم، ليتولوا جميعا التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية.

كما عملنا على توسيع المشاورات بشأنها لتشمل المجتمع الدولي الذي أسفر تشجيعه ودعمه لها، عن قيام عدة هيآت دولية وأممية بمراجعة مواقفها من هذه القضية وفي طليعتها مجلس الأمن، الذي جسد إجماعه وتزكيته لمبادرة بلادنا في عدة قرارات، وآخرها القرار 1813 الذي أشاد بجديتها ومصداقيتها وخولها صفة الأفضلية، مما يعني استبعاد أي مقترح آخر متجاوز ملفق وعديم الواقعية والنظرة المستقبلية.

وبفضل دينامية هذا المسار البناء، تأكد التطابق التام بين مجهودات المملكة ورغبة المجتمع الدولي في الوصول سريعا إلى حل توافقي وواقعي وقابل للتطبيق، من خلال مفاوضات مكثفة وجوهرية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية بصدق وحسن نية، في إطار القرار 1813 وبرعاية الأمم المتحدة.

وبغية إيجاد مخرج لهذا الخلاف، أبان المغرب عن إرادته الصادقة في الفصل بين النزاع الإقليمي حول الصحراء وبين التطور المنشود للعلاقات الثنائية مع الجزائر.

وللأسف، فإن موقفها الرسمي، يسعى لعرقلة الدينامية الفاضلة التي أطلقتها المبادرة المغربية، مسخرة طاقاتها لتكريس الوضع الراهن، المشحون ببلقنة المنطقة المغاربية والساحلية، في الوقت الذي تفرض عليها التحولات الإقليمية والعالمية التكتل لرفع ما يواجهها من تحديات تنموية مصيرية ومخاطر أمنية.

كما أن التمادي في رفض كل مساعي التطبيع المغربية، أو تلك المبذولة من بلدان شقيقة وصديقة وقوى فاعلة في المجتمع الدولي، يعد توجها معاكسا لمنطق التاريخ والجغرافية الذي يتنافى مع إغلاق الحدود بين بلدين جارين شقيقين. فتشبث بلادنا بفتح هذه الحدود وتطبيع العلاقات، ليس إلا وفاء لأواصر الأخوة وحسن الجوار وتمسكا بحقوق الإنسان في حرية التنقل والتبادل، وكذا استجابة لحتمية الاندماج المغاربي. وفي جميع الأحوال، فإن المملكة ستظل وفية لهويتها الحضارية في الانفتاح، رصيدها في ذلك المصداقية التي يحظى بها النموذج المغربي في محيطه الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن اعتزازنا بحصول المملكة، في سابقة رائدة من نوعها، على وضع متقدم في شراكتها بالاتحاد الأوروبي. إن هذا النظام المتميز، الذي مافتئنا ندعو إليه ونعمل من أجله منذ سنة 2000، يشكل اعترافا بوجاهة اختياراتنا الاستراتيجية ونجاعة دبلوماسيتنا ومصداقية جهودنا الإصلاحية ومنجزاتنا التنموية الكبرى التي هي محط تنويه ودعم من المؤسسات النقدية والاقتصادية العالمية.

وهو ما يقتضي مواصلة العمل الجاد، من أجل حسن استثمار شتى الفرص والآفاق التي يتيحها هذا النظام المتدرج، بما يتضمنه من تدابير ومكاسب ملموسة على الأمد المنظور، وبما يفتحه من آفاق واسعة، مؤكدين حرصنا على تقوية وتوسيع شراكاتنا المتعددة شمالا وجنوبا.

شعبي العزيز،

كيفما كانت التطورات التي يعرفها التعاطي الجهوي والدولي مع قضيتنا الوطنية، فإن المغرب سيظل معولا على ذاته والتمسك بحقوقه المشروعة والتحلي باليقظة المستمرة ومواصلة التعبئة الشاملة ووحدة الجبهة الداخلية التي هي مصدر قوتنا.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد استعداده التام للتفاوض الجاد بشأن الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع، معتبرا أن مبادرته مطروحة باستمرار على طاولة الحوار في نطاق الأمم المتحدة، واثقا من أن منطق التعقل والنظرة المستقبلية سيتغلب، لا محالة، على الأطروحات المتجاوزة وأوهام الماضي. وإلى أن يتم ذلك، فإن المغرب لن يبقى مكتوف الأيدي ولن يقبل بأن يكون تقدمه الديمقراطي والتنموي رهين حسابات ومناورات الغير.

لذلك قررنا، بعون الله، فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها، بإطلاق مسار جهوية متقدمة ومتدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية، مؤكدين عزمنا الراسخ على تمكين كافة ساكنتها وأبنائها من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية ضمن مغرب موحد، سواء بإقامة جهوية واسعة وملائمة، وذلك طبقا لإرادتنا الوطنية، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح متى تم التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي، من طرف المنتظم الأممي.

شعبي العزيز،

إن مشروع الجهوية، إصلاح هيكلي عميق يقتضي جهدا جماعيا لبلورته وإنضاجه، لذا، ارتأيت أن أخاطبك في شأن خارطة طريقه : أهدافا، ومرتكزات، ومقاربات. فطموحنا الكبير من هذا الورش الواعد هو ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولبلوغ هذه الأهداف، فإن هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مرتكزات الوحدة والتوازن، والتضامن.

فأما الوحدة، فتشمل وحدة الدولة والوطن والتراب، التي لا يمكن لأي جهوية أن تتم إلا في نطاقها. وأما التوازن، فينبغي أن يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية، في مراعاة لمستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل. ويظل التضامن الوطني حجر الزاوية، في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وذاتية.

كما أن نجاح الجهوية رهين باعتماد تقسيم ناجع يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. وعلى غرار نهجنا في تدبير القضايا الكبرى للأمة، ارتأينا اعتماد مقاربتنا الديمقراطية والتشاركية في إعداده.

ولهذه الغاية، نعتزم، بحول الله، إقامة لجنة استشارية متعددة الاختصاصات. مكونة من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة الواسعة وبعد النظر، مكلفين إياها باقتراح تصور عام للجهوية، في استشعار لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها، بعد رفع الأمر إلى نظرنا السامي.

وإننا لحريصون على أن يتمخض التصور العام لهذا المشروع الكبير عن نقاش وطني واسع وبناء، تشارك فيه كل المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية والحزبية، الأكاديمية والجمعوية المؤهلة.

ومهما وفرنا للجهوية من تقدم، فستظل محدودة، ما لم تقترن بتعزيز مسار اللاتمركز، لذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية لعمل الدولة على المستوى الترابي، خاصة في مجال إعادة تنظيم الإدارة المحلية وجعلها أكثر تناسقا وفعالية وتقوية التأطير عن قرب.

وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة لأن ترفع إلى نظرنا السديد اقتراحات بشأن إحداث عمالات وأقاليم جديدة، على أن تراعي في ذلك مستلزمات الحكامة الترابية الجيدة وخصوصيات وإمكانات بعض المناطق والمتطلبات التنموية لسكانها.

كما نهيب بالحكومة، إلى إعداد ميثاق وطني لعدم التمركز يتوخى إقامة نظام فعال لإدارة لا ممركزة، يشكل قطيعة حقيقية مع المركزية المتحجرة، نظام يعتمد مقاربة ترابية ويقوم على نقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية وانتظامها في أقطاب تقنية جهوية.

كما يتعين تضمين هذا الميثاق الآليات القانونية الملائمة لحكامة ترابية تخول للولاة والعمال الصلاحيات اللازمة للنهوض بمهامهم، ولاسيما ما يتعلق منها بالإشراف على نجاعة ممارسة اختصاصات أجهزة الدولة وتناسق عمل كافة المتدخلين على المستوى الترابي الإقليمي والجهوي.

وإننا ندعو الجميع إلى التحلي بروح الوطنية والمواطنة لرفع التحدي الكبير لانبثاق نموذج مغربي لجهوية متميزة، نريدها، بحكم ما تجسده من تقدم ديمقراطي وتنموي، ترسيخا للحكامة الجيدة وتأهيلا للإصلاح المؤسسي العميق.

وفي ذلك خير وفاء لروح والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، مبدع المسيرة الخضراء وباني صرح الدولة المغربية الحديثة، التي نحن على سيادتها ووحدتها مؤتمنون، ولتجديد هياكلها ومؤسساتها راعون، وعلى تحقيق تقدمها وتنميتها عاملون.

«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»، صدق الله العظيم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2009

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، ونحن أقوى ما نكون وفاء لقسمها، في التشبث بالوحدة الترابية للمملكة، وثوابتها المقدسة، وسيادتها الكاملة، في تلاحم وثيق بين العرش والشعب، وإجماع وطني راسخ.

كما نحتفي بهذه الملحمة التاريخية، ونحن أكثر استلهاما لروحها الخلاقة، في التصدي لتآمر الخصوم على مغربية صحرائنا، بما يقتضيه الموقف من حكمة وثبات، وحزم وإقدام، على المبادرات البناءة، لبلوغ ما نتوخاه لأقاليمنا الجنوبية، من تنمية وتقدم ووحدة. سلاحنا الأساسي هو متانة الجبهة الداخلية، وتعزيز التطور الديمقراطي والتنموي، بإرادة سيادية وطنية.

ومن هنا، قررنا إضفاء روح متجددة على المسيرة، لرفع التحديات الآنية والمستقبلية لقضيتنا الوطنية، وذلك بإطلاق مخطط مندمج، قائم على توجهات خمسة :

أولا : الحرص على أن تكون الأقاليم الصحراوية في صدارة الجهوية المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.

ثانيا : قيام الحكومة، بجعل هذه الأقاليم نموذجا لعدم التمركز، وللحكامة الجيدة المحلية، عبر تزويدها بأجود الأطر، وتخويلها صلاحيات واسعة، تحت الإشراف القانوني الحازم لولاة وعمال جلالتنا.

ثالثا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النظر في تركيبته، وتقوية تمثيليته، بانفتاحه على نخب جديدة، ذات كفاءة وغيرة وطنية، وتأهيل وملاءمة هياكله، وطرق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من نجاعته، في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها.

رابعا : مراجعة مجال عمل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ونفوذها الترابي، وذلك بتركيز جهودها على الأقاليم الصحراوية، بالانكباب على إنجاز مشاريع للتنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية والإنصاف، والعمل على تيسير ظروف العودة لكل التائبين، من مخيمات تندوف، وكذا استقبالهم ودعم إدماجهم.

خامسا : نهوض الهيآت السياسية والنقابية، والجمعوية والإعلامية، والقوى المنتجة والمبدعة، بواجبها في تأطير المواطنين، وترسيخ قيم الغيرة الوطنية، والمواطنة الحقة. ذلك أن تفعيل هذه الاستراتيجية، لا ينحصر في عمل الدولة وأجهزتها، وإنما يقتضي تعبئة شاملة لكل الفعاليات الوطنية والمحلية.

وفي هذا الصدد، نجدد الإعراب عن تنويهنا بكافة رعايانا الأوفياء بصحرائنا، من شيوخ وأعيان ومنتخبين، ومجتمع مدني، لما أبانوا عنه، على الدوام، من ولاء وتشبث متين بمغربيتهم.

شعبي العزيز،

إن تفعيل التوجهات السياسية والتنموية، لهذه المرحلة الجديدة، لا ينبغي أن ينحصر في الجبهة الداخلية، وإنما يتطلب أيضا تضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، للدفاع عن مغربية الصحراء، وعن مبادرة الحكم الذاتي، التي أشاد المنتظم الأممي بجديتها ومصداقيتها.

لكن خصوم وحدتنا الترابية، قد أصروا على عرقلة الدينامية التفاوضية، التي أطلقتها مبادرتنا على المستوى الأممي، بل إن تماديهم في تصعيد مواقفهم العدائية، اتخذ شكل مخطط للتآمر بأساليب الابتزاز والضغط، والأعمال الاستفزازية، والتحريف لروح الشرعية الدولية.

وإذ نؤكد تشبثنا بالمسار التفاوضي الأممي حول مبادرتنا للحكم الذاتي، فقد آن الأوان لمواجهة هذا التصعيد العدواني، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيرة وطنية صادقة، ووضوح في المواقف، وتحمل كل واحد لمسؤوليته.

وهنا نؤكد أن التزامنا بأن يظل المغرب دولة للحق والتطور الديمقراطي، لايوازيه إلا رفضنا للاستغلال المقيت، لما تنعم به بلادنا، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، للتآمر ضد سيادة الوطن ووحدته ومقدساته، من أي كان. لقد حل الوقت الذي يتعين على كافة السلطات العمومية، مضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للتصدي بقوة القانون، لكل مساس بسيادة الوطن، والحزم في صيانة الأمن والاستقرار والنظام العام، الضمان الحقيقي لممارسة الحريات.

وبروح المسؤولية، نؤكد أنه لم يعد هناك مجال للغموض أو الخداع، فإما أن يكون المواطن مغربيا، أو غير مغربي. وقد انتهى وقت ازدواجية المواقف، والتملص من الواجب، ودقت ساعة الوضوح وتحمل الأمانة، فإما أن يكون الشخص وطنيا أو خائنا، إذ لا توجد منزلة وسطى بين الوطنية والخيانة. ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتنكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن.

أما خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلكهم، فهم يعلمون أكثر من غيرهم، بأن الصحراء قضية مصيرية للشعب المغربي، الملتف حول عرشه، المؤتمن على سيادته ووحدته الوطنية والترابية. وحينما يجعلون منها محورا لاستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الطرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل، ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهنون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل، لرفع التحديات الأمنية والتنموية الحاسمة للمنطقة.

وإذ ننوه بدعم أصدقائنا لعدالة قضيتنا، فإننا نسائل بعض أوساطهم: هل هناك بلد يقبل بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان مطية لتآمر شرذمة من الخارجين عن القانون مع الأعداء على سيادته ووحدته ومصالحه العليا ؟

ومتى كانت ممارسة الحريات تبيح تخريب الممتلكات العامة والخاصة، التي بناها المواطنون بتضحياتهم، وما ذنبهم في ذلك؟

كلا، إن كل القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، تجمع على تجريم العنف، وتعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى.

وفي هذا الصدد، نؤكد للجميع أن المغرب، وهو بلد الحرية والانفتاح، يرفض المزايدة عليه بحقوق الإنسان، لاسيما من طرف أنظمة وجماعات قائمة على انتهاكها. بل تحاول بأساليب المكر والتضليل جعلها أصلا تجاريا، واتخاذها وسيلة للارتزاق الرخيص، داخليا وخارجيا، بمقدسات الوطن، أو بالوضع اللاإنساني لإخواننا بتندوف.

فهذا الوضع المؤلم يجعل الجزائر والمنظمات الدولية، وخاصة المندوبية السامية للاجئين، أمام مسؤولياتها، في توفير الحماية الفاعلة لهم، ولاسيما من خلال القيام بإحصائهم، واحترام كرامتهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم الطبيعي في التنقل والعودة بحرية إلى وطنهم المغرب. وبنفس روح التمسك بالشرعية الدولية، نجدد الإعراب للمنتظم الأممي، عن استعداد المغرب الدائم للتفاوض الجاد، وحرصه على تيسير مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في مواصلة جهود سلفه، لإيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، على أساس مقترح الحكم الذاتي، وفي نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

شعبي العزيز،

إننا إذ نستحضر، في هذه المناسبة التاريخية، بكل خشوع وإكبار، الأرواح الطاهرة لكل من مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللشهداء الأبرار للوحدة الترابية، فإن خير وفاء لذكراهم الخالدة، هو تأكيد العهد الوثيق بعدم المساومة أو التفريط ولو في حبة رمل من صحرائنا، لأنها قضية وجود، لا مسألة حدود.

كما نجدد الإشادة بما تتحلى به القوات العسكرية والدركية والأمنية والمساعدة، والإدارة الترابية، من يقظة وتعبئة، في صيانة أمن الوطن وحوزته.

وإننا لواثقون من كسب معركة النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، مهما طال الزمن، لأننا أصحاب حق ومشروعية تاريخية وقانونية، ولإيمان المغاربة جميعا بأنها قضيتهم العادلة والمقدسة.

وستجدني، شعبي العزيز، في طليعة المدافعين عن صيانة سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، في وفاء للبيعة المتبادلة والالتزام الدستوري، وإيمان قوي بحتمية النصر، مصداقا لقوله تعالى «ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز.» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2010

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفي اليوم، بالذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، في التزام راسخ بإضفاء دينامية متجددة عليها، وذلك من خلال مبادرات تشاركية مقدامة، تجسدها مسيرات تنموية وديمقراطية وحدوية، متواصلة. وفي طليعتها مبادرة الحكم الذاتي، التي حققت تحولا حاسما، حيث تجاوزت مرحلة الإجماع الوطني، والدعم الأممي والدولي، لتصبح محط تجاوب واسع، وشعلة أمل في قلب مخيمات تندوف. كما أحدثت قطيعة مع المقاربات، التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتطبيق، وأطلقت مسارا إيجابيا وواقعيا للتفاوض الأممي.

وبقدر ما تميز موقف بلادنا بالوضوح، وانتهاج الحوار، والتحلي بالواقعية، تمادى خصوم وحدتنا الترابية في التملص من مسؤولياتهم، وفي مناوراتهم المعادية للدينامية الخلاقة، التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي. لذا يتعين على المجموعة الدولية أن تحدد، بشكل واضح وصريح، المسؤولين عن عرقلة المسار التفاوضي. وهم خصوم المغرب، الذين يصرون على الجمود والتعنت والانقسام، بدل الدينامية والحوار والوئام.

لقد ولى زمن التملص من المسؤولية، ودقت ساعة الحقيقة، لتكشف للمجتمع الدولي، ما يتعرض له أبناؤنا في مخيمات تندوف، من قمع وترهيب، وإهانة وتعذيب، وذلك في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني. وأمام هذا الوضع المأساوي، فإن رعايانا الأوفياء بالمخيمات، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، ما فتئوا يعبرون عن معارضتهم الشجاعة والمتصاعدة للقهر والاستبداد. وهو ما تجسده، رغم كل قيود الحصار الخانق، عودتهم المكثفة إلى وطنهم المغرب، في تجاوب تلقائي مع مبادرة الحكم الذاتي، ومشروع الجهوية المتقدمة.

وإننا نسترعي انتباه المجموعة الدولية، والهيآت الحقوقية، إلى أنه من غير المقبول، ولا من الإنصاف، التعامل باللامبالاة أو المحاباة، مع استمرار هذا الوضع، الغريب قانونيا، والمأساوي إنسانيا، والمرفوض سياسيا.

كما ندعوها لتحمل مسؤوليتها بوضع حد لتمادي الجزائر، في خرق المواثيق الدولية الإنسانية، ضمن حالة شاذة لا مثيل لها، ولاسيما برفضها السماح للمفوضية العليا للاجئين، بإحصاء سكان المخيمات وحمايتهم.

وهنا نؤكد أننا لن نتخلى أبدا عن رعايانا الأوفياء بمخيمات تندوف، وأينما كانوا. ولن ندخر جهدا لتمكينهم من حقوقهم الأساسية، في حرية التعبير والتنقل، والعودة إلى وطنهم الأم. وإذ نعبر عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا من حريات، لمحاولة النيل من وحدتها الترابية، نؤكد أننا لن نسمح، لأي كان، بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا.

إن المغرب، الذي يمارس سيادته على كامل ترابه، ويلتزم بمسؤولياته القانونية الدولية، دون أي غموض أو التباس، ليستنكر الترويج الكاذب، لوجود ما يسمى بالمناطق «الخاضعة للمراقبة»، شرق الخط الدفاعي، الذي يعرف الجميع طبيعته السلمية، والغاية الحكيمة من ورائه. ولن تسمح بلادنا بأي خرق أو تعديل، أو تشكيك في مغربية هذه المناطق. أو محاولات استفزازية لفرض الأمر الواقع، أو تغيير الوضع القائم.

والتزاما منه بالشرعية الوطنية والدولية، فإن المغرب، سيواصل التعاون الصادق، مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الشخصي، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، على أساس مبادرة الحكم الذاتي.

شعبي العزيز،

مهما كانت التطورات الإيجابية لقضيتنا الوطنية، فإن مواكبة تحولاتها، وكسب معاركها، ورفع تحدياتها، رهين بمواصلة تفعيل محاور الاستراتيجية المندمجة، التي أعلنا عنها، في خطاب المسيرة السابق.

- أولها : الجهوية المتقدمة، التي أطلقنا ورشها، والتي ستكون الأقاليم الصحراوية، في صدارة إقامتها، بما تنطوي عليه من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي، وتعزيز حقوق الإنسان، بآليات جهوية ومحلية، وبما تقتضيه من جعلها في طليعة اللاتمركز.

- ثانيا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، حيث سنتولى، قريبا إن شاء الله، إصدار ظهير شريف للمجلس الجديد. وسيتم تنصيبه، على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية :

* دمقرطة تركيبته : بجعلها منبثقة ومنحصرة في الهيآت والشيوخ والشخصيات ذات الصفة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولاسيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي، وكذا القوى المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج.

* اعتماد حكامة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكل وطرق تسيير المجلس.

* توسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية.

أما المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، فقد اتخذنا بشأنها قرارين :

* ويهم الأول تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين.

* أما القرار الثاني : فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حاليا لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنطقة، لمواصلة النهوض بتنميتها، اعتبارا لما لها من مكانة أثيرة لدى جلالتنا، داعين الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هذين القرارين.

وفي ما يخص محاور هذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجوب مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدؤوبة للدبلوماسية الرسمية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعوية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضيتنا، أوفياء في ذلك لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولقسمها الخالد، مترحمين على أرواح شهداء الوحدة الترابية، منوهين بالساهرين عليها من قوات عسكرية، وسلطات أمنية وترابية، سائلين الله تعالى أن يكلل مسيراتنا بالسداد والتوفيق، في سبيل وحدة الوطن، وكرامة المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2011

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، في سياق وطني مطبوع بتدشين بلادنا لعهد دستوري جديد يرسخ روحها الوحدوية ويعزز نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز.

وانطلاقا من الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها المغرب، وقدرته على التفاعل الإيجابي مع التحولات، فإننا اليوم أكثر ثقة وعزما على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لتوطيد الوحدة الترابية وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، والحكامة الجيدة بكل جهات المملكة. وتأتي في مقدمتها أقاليمنا الصحراوية وأبناؤها الأوفياء الذين خصهم الدستور بمكاسب ديمقراطية متقدمة، ولاسيما حينما كرس الحسانية كأحد مقومات الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وأناط بالدولة مسؤولية صيانتها وتنميتها وجعل من الجهوية المتقدمة نهجا يمكن هذه الأقاليم من حكامة جيدة.

وهنا نؤكد أن الصحراء المغربية ستكون نموذجا للجهوية الموسعة، بما تنطوي عليه من انتخاب ديمقراطي لهيآتها ومن تحويل واسع للسلطات والإمكانات من المركز إلى الجهات، وكذا من آليات التضامن الجهوي والوطني والتأهيل الاجتماعي والتنمية البشرية.

أما على الصعيد الحقوقي، فإنه علاوة على ما جاء به الدستور من ميثاق متقدم ومؤسسات متكاملة لضمان حقوق الإنسان وكرامته وحرياته، بسائر أرجاء الوطن، فقد تم إحداث آليات حقوقية جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك أقاليمنا الصحراوية. وقد مكن هذا التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب، في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة من تعزيز موقف بلادنا ومصداقية مبادرتها للحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد فإن التزام المغرب بتفعيل توجهاته السيادية في كل أبعادها لا يوازيه إلا عزمه على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وكل الأطراف المعنية للمضي قدما في مسار المفاوضات وفق المقاربات الخلاقة، التي طرحها المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي، وعلى أساس مبادرتنا للحكم الذاتي.

كما نؤكد حرص بلادنا على التنفيذ التام لقرارت مجلس الأمن ذات الصلة، للتوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، في إطار الوحدة الوطنية والترابية للمملكة. وإن إشراك الممثلين الحقيقيين لسكان أقاليمنا الجنوبية، ضمن دينامية جادة لكفيل بوضع حد نهائي، لمزاعم الذين ينصبون أنفسهم ممثلين حصريين لساكنة المنطقة، في محاولة يائسة منهم، لإخفاء غياب أي سند قانوني، أو دعم شعبي، أو شرعية ديمقراطية، لتمثيلهم للساكنة الصحراوية.

وإن إنجاح هذه الدينامية من شأنه أن يمكن إخواننا في مخيمات تندوف، من التمتع بنفس الحقوق والفرص والآفاق المفتوحة أمام إخوانهم في أقاليمنا الجنوبية، ضمن مغرب موحد ديمقراطي وتنموي للجهات، محتضن لكل أبنائه. وبقدر ما يحرص المغرب، بكل صدق وتوجه نحو المستقبل، على تفعيل هذه الدينامية البناءة، فإن مواطنينا في مخيمات تندوف، ما يزالون يعانون، في منطقة معزولة ومغلقة، أبشع أساليب الحرمان والقمع والإهانة، في تنكر لكرامتهم وحقوقهم الأساسية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نجدد رفضنا لهذا الوضع غير الإنساني المهين، وللمناورات السياسوية الدنيئة، لخصوم وحدتنا الترابية، الذين يتجاهلون، بشكل سافر، كل النداءات الدولية، بما فيها دعوات مجلس الأمن الدولي، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإجراء إحصاء يضمن الحق الإنساني والطبيعي لإخواننا بتندوف، في الحماية القانونية وتمكينهم من كافة حقوقهم.

لقد آن الأوان ليتحمل كل طرف مسؤوليته. فبدل الخضوع لنزوعات الجمود والتجزئة والانفصال، يتعين اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شجاعة. كما يجدر استثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنطقة العربية والمغاربية، والتي كان المغرب سباقا لتفهم التطلعات الديمقراطية المشروعة لشعوبها والتضامن معها، وذلك في حرص على استقرار بلدانها، وعلى وحدتها الوطنية والترابية. وعلى هذا الأساس، فإن المغرب يؤكد استعداده، سواء على الصعيد الثنائي، وخاصة مع الجزائر الشقيقة، في إطار الدينامية البناءة الحالية، أو على المستوى الجهوي، للتجسيد الجماعي لتطلعات الأجيال الحاضرة والصاعدة، إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور، والتكامل والتضامن والتنمية. نظام مغاربي جديد يشكل، بدوله الخمس، محركا حقيقيا للوحدة العربية، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو- متوسطي وفي الاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء، والاندماج الإفريقي.

شعبي العزيز،

يأتي تخليدنا هذه السنة لذكرى المسيرة الخضراء، قبل بضعة أيام من انطلاق حملة انتخابات مجلس النواب المقبل، التي تستمد أهميتها، ليس فقط من كونها الأولى من نوعها في ظل الدستور الجديد، وإنما أيضا باعتبارها المحك الأساسي لتفعيله الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، فإن على جميع الفاعلين في العملية الانتخابية، أحزابا مؤطرة، وسلطات منظمة، وهيئات جمعوية فاعلة، ووسائل إعلام مهنية، وناخبين مسؤولين، الارتقاء إلى مستوى ما يقتضيه العهد الدستوري الجديد، من أمانة وطنية، ومواطنة ملتزمة، لكي تكون المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بمصداقيتها ونجاعتها، قاطرة للديمقراطية والتنمية، جديرة بالثقة الشعبية، ومحققة للمصالحة مع المواطن.

وتظل التعبئة الوطنية الشاملة، عماد رفع التحدي الكبير، لإنجاح انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية، على أساس برامج مجتمعية واضحة وخلاقة، تستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنين.

انتخابات تفرز أغلبية حكومية، تتحمل بكل شجاعة وانسجام وإقدام والتزام، مسؤولية تدبير الشأن العام، وتحاسب عليه من طرف معارضة بناءة، بقوتها الاقتراحية. معارضة برلمانية لها مكانتها الدستورية والفعلية وليس مجرد أقلية مهمشة أو مقصية لا تأثير لها تنتظر نهاية الولاية النيابية لتعرض برنامجها البديل.

غايتنا المثلى بناء دولة المؤسسات الحقة التي يكون جميع الفاعلين فيها ملتزمين بالدستور والقانون والتفاني في خدمة تنمية وتقدم الوطن والمواطنين بعيدا عن تسخير المؤسسات الصورية لخدمة أغراض ذاتية أو فئوية ضيقة.

وإذ نجدد وفاءنا للقسم الخالد للمسيرة الخضراء، فإننا نترحم على روح مبدع هذه الملحمة التاريخية، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكراه، وعلى أرواح شهداء الوحدة الترابية الأبرار.

كما نعبر عن إشادتنا بكافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية وبتجندهم الدائم للحفاظ على أمنها واستقرارها وتفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن.

وختاما يسرنا أن نبارك لك شعبي العزيز عيد الأضحى بما يرمز إليه من قيم روحية واجتماعية للتضحية والتضامن، سائلين الله تعالى ببركات الوقوف بعرفات أن يوفقنا جميعا لتحقيق ما نتوخاه لوطننا العزيز من موصول الطمأنينة والاستقرار والمزيد من التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2012

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكل اعتزاز، الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، ليس فقط لكونها ملحمة وطنية، جسدت السلوك الحضاري للمغرب في استرجاع صحرائه ، وإنما باعتبارها أيضا إنجازا تاريخيا بامتياز، لم نفتأ نستلهم منه قيم الوطنية والتلاحم الوثيق بين العرش والشعب، والإجماع الراسخ حول ثوابت الأمة ومقدساتها. ووفاء بالقسم الخالد للمسيرة، نواصل بكل ثقة وعزم، مسارها المتجدد على درب توطيد نموذجنا الوطني، الذي ارتضاه المغاربة جميعا.

لقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تحقيق مكاسب هامة، بفضل ما أقدمنا عليه، بإرادة خالصة ووعي ومسؤولية، من إصلاحات جوهرية سياسية ومؤسسية عميقة، وما أنجزناه من أوراش تنموية هيكلية، ومبادرات طموحة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان العيش الحر الكريم لمواطنينا، في تجاوب عميق مع التطلعات المشروعة لشعبنا الوفي. وذلكم هو التوجه القويم الذي أجمع عليه الشعب المغربي، من خلال انخراطه الواسع في المسار الإصلاحي، الذي نقوده ، مؤكدا ثقته الكبيرة في مؤسساته الوطنية، وتوجهاته الاستراتيجية. وهو ما تجلى في مختلف الإصلاحات العميقة، والمنجزات الكبرى التي راكمتها بلادنا، ومن بينها تكريس التداول الديمقراطي بين الأغلبية والمعارضة، الذي عرفه المغرب منذ سنة 1997 ، وذلك في إطار ممارسة سياسية طبيعية، وفي سياق حركية دائمة، وتوجه مستقبلي واضح الرؤية، سواء بالنسبة للمواطنين، أو لشركاء بلادنا، دولا ومجموعات.

وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الفاعلين والمسؤولين في مختلف المؤسسات، ليكونوا في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقهم. فعلاوة على السلطتين التنفيذية والقضائية، فإننا ندعو جميع الهيآت المنتخبة، بمختلف مستوياتها، إلى الالتزام الدائم بالمفهوم الجديد للسلطة، بكل أبعاده. فالمنتخب يجب أن يكون في خدمة المواطن، وأن يرقى إلى مستوى الثقة التي وضعها فيه، بعيدا عن أي اعتبارات شخصية أو فئوية ضيقة.

شعبي العزيز،

لقد شكلت المبادرة الوجيهة بتخويل الصحراء المغربية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، منعطفا هاما في مسار التسوية النهائية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، تقديرا لانسجامها مع الشرعية الدولية، ولما تتيحه لجميع أهالي المنطقة من تدبير واسع لشؤونهم المحلية، واحترام لخصوصياتهم الثقافية. غير أن الدينامية التي أطلقتها هذه المبادرة المقدامة، من خلال مسار جديد للمفاوضات، لم تفض لحد الآن، إلى التوصل إلى الحل السياسي التوافقي والنهائي المنشود، بفعل غياب الإرادة الصادقة لدى الأطراف الأخرى، وتماديها في خطة العرقلة والمناورة. وعلى الرغم من هذه المحاولات اليائسة، فإن المغرب يؤكد حرصه القوي على الدفع قدما بهذا المسار، على أساس ثوابت المفاوضات وأهدافها، كما حدد ذلك مجلس الأمن، وأكده لنا معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد على ضرورة الالتزام بمعايير البحث عن التسوية، وخاصة التحلي بالواقعية وروح التوافق الإيجابي، وهو ما تجسده المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تحظى بالدعم المتزايد للمجتمع الدولي. ونود التذكير بالموقف الواضح، الذي عبر عنه مؤخرا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشدد على أنه من مهام الأمم المتحدة، بموازاة مع مواصلة المسار التفاوضي، التشجيع على تطوير العلاقات المغربية الجزائرية، التي ما فتئ المغرب يدعو إلى تطبيعها، بما فيها فتح الحدود، وذلك في تجاوب مع عدد من الدول والمنظمات الدولية. وبموازاة ذلك، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية للانخراط القوي لوضع حد للمأساة، التي يعيشها أبناؤنا في تندوف داخل التراب الجزائري، حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع تجلياته، في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان. لذا، نجدد نداءنا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام، بحكم مسؤولياتها في مجال الحماية، والالتزامات الدولية للجزائر، باعتبارها بلد الاستقبال، بتسجيل وإحصاء سكان المخيمات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن لسنتي 2011 و2012.

شعبي العزيز،

إن النظام المغاربي الجديد، الذي دعونا إليه في السنة الماضية، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة، يتعين ترجمتها إلى واقع حقيقي وملموس، لبناء البيت المغاربي المشترك. وهو ما يحتم على الدول المغاربية الخمس، الالتزام بالقطيعة مع منطق الجمود، الذي يرهن مستقبل الاتحاد المغاربي، بل ويجعل منه المشروع الاندماجي الجهوي الأقل تقدما بقارتنا الإفريقية. وذلك ما يفرض العمل، بصدق وحسن نية، لبلورة آليات للتضامن والتكامل والاندماج، كفيلة بالاستجابة لتطلعات شعوبنا الشقيقة، بما يحرر طاقاتها، ويتيح استثمار مؤهلاتها المشتركة، وحرية تنقل الأشخاص والمنتوجات والخدمات ورؤوس الأموال، وتحقيق النمو وخلق الثروات، وكذا ضمان الأمن الجماعي.

وسيواصل المغرب تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي، رغم تمادي البعض في التشبث بموقف متجاوز، يستند على أطروحات عقيمة وغير قابلة للتطبيق، في تجاهل وتناقض مع التطورات الموضوعية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية.
وبموازاة ذلك، فإن المغرب، من منطلق إيمانه القوي بعدالة قضيته، وصواب توجهاته، ووعيه الكامل بواجبه تجاه سكان صحرائه، لن يسمح، في كل الظروف والأحوال، بأن يكون مصير صحرائه رهين حسابات الأطراف الأخرى، ومناوراتهم الفاشلة. لذلك سنواصل مسيرات التنمية والتحديث في صحرائنا، بمزيد من العزم والجهد الدؤوب.

كما نؤكد التزامنا بتفعيل الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم المحلية، ومساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، ولما توفره من أجواء تعبوية، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدة، لاسيما من النساء والشباب، في إطار تداول ديمقراطي مفتوح على السلطة. وفي نفس السياق، نود الإشادة بأهمية الأوراش التنموية المتعددة، التي تم إطلاقها لفائدة سكان المنطقة، في مختلف المجالات ، مؤكدين على ضرورة تعزيزها، وإضفاء دينامية جديدة عليها، على أساس الآفاق الطموحة التي تفتحها المشاريع المهيكلة، التي هي في طور الإنجاز، أو قيد البرمجة أو التقييم. ولهذه الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط، يطبق على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنطقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية محفزة للنمو وخلق الثروات، ومدرة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب. ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الطموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من كفاءات واختصاصات، وتركيبة تعددية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعداده، وذلك وفق مقاربة تشاركية، تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوطنية.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نواصل عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق المزيد من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأقاليمنا الجنوبية، إنما نؤكد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، في التشبث بالوحدة الترابية للمملكة، وبسيادتها الكاملة، وثوابتها المقدسة، ومواصلة الإسهام في بناء مغرب الوحدة والتقدم والرخاء. وفي ذلك خير وفاء لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوحدة الترابية. ونغتنم هذه الذكرى الخالدة، للتنويه بقواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية، وكذا بتجندهم الدائم، للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وتفانيهم في الدفاع عن حوزته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء

06 نونبر 2013

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفل اليوم بالذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، ونحن أكثر عزما على مواصلة مسارها المتجدد، بنفس روح الوطنية الصادقة والتعبئة الجماعية، لصيانة الوحدة الترابية والنهوض بالتنمية الشاملة. وإذا كانت المسيرة الخضراء قد مكنت من استرجاع أقاليمنا الجنوبية، فإن المسيرات التي نقودها، تهدف إلى ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، والمضي قدما في النهوض بالجيل الجديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. غايتنا تكريم المواطن المغربي وتمكينه من مقومات المواطنة الكاملة.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا على مجموعة من الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، وفق منظور متدرج، يراعي الخصوصيات الوطنية، بعيدا عن الشعارات الفارغة، الموجهة للاستهلاك الإعلامي، وعن ردود الأفعال المتسرعة، على التطورات والأحداث الوطنية والدولية. غير أن بعض الجهات والأشخاص، يستغلون فضاء الحرية والانفتاح الذي ينعم به المغرب لأغراض باطلة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية. وإن المغرب، بقدر ما يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية، التي تتحلى بالموضوعية في التعامل مع قضاياه، ويتقبل، بكل مسؤولية، النقد البناء، فإنه يرفض أن تتخذ بعض المنظمات، في تقارير جاهزة، بعض التصرفات المعزولة، ذريعة لمحاولة الإساءة لصورته وتبخيس مكاسبه الحقوقية والتنموية. فهناك مثلا من يصدقون، ظلما وعدوانا، أي شخص يدعي أنه تم المس بحق من حقوقه، أو أنه تعرض للتعذيب، ولا يأخذون بعين الاعتبار أحكام العدالة، بل وما يقوم به المغرب على أرض الواقع. فهل يعقل أن يحترم المغرب حقوق الإنسان في شماله، ويخرقها في جنوبه؟

فكل الدول ترفض أن تتعرض لأعمال تمس بالأمن والاستقرار. لأن حقوق الإنسان تتنافى مع العنف والشغب، وترهيب المواطنين. ولأن ممارسة الحريات، لا يمكن أن تتم إلا في إطار الالتزام بالقانون. وإذا كانت معظم المواقف الدولية تتصف بالموضوعية والواقعية، فإن ما يبعث على الأسف أن بعض الدول تتبنى، أحيانا، نفس المنطق، في تجاهل مفضوح، لما حققته بلادنا من منجزات، وخاصة في مجال الحقوق والحريات.

فهذا الخلط والغموض في المواقف، يجعل طرح السؤال مشروعا : هل هناك أزمة ثقة بين المغرب وبعض مراكز القرار لدى شركائه الاستراتيجيين، بخصوص قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية ؟ بل إن مجرد وضع هذا السؤال يوضح أن هناك شيئا غير طبيعي في هذه المسألة.

شعبي العزيز،

إنني لا أريد أن أدخلك في الجوانب القانونية والسياسية لقضية وحدتنا الترابية، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي سبق لي أن تكلمت عدة مرات بشأنها. ولكني سأوضح لك الأسباب وراء بعض المواقف المعادية للمغرب. إن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم، من لهم توجهات معادية لبلادنا، أو متأثرون بأطروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحيانا، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة، التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم.

هذا كلام أقوله لك، شعبي العزيز، لأول مرة، ولكني أقوله دائما، وبصفة خاصة لمسؤولي الدول الكبرى، وللأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومساعديه. غير أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع، بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلادنا، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

فشعبنا الوفي يتميز بإجماعه الراسخ حول وحدته الترابية، وبتجنده الجماعي للتضحية في سبيلها. فالصحراء قضية كل المغاربة دون استثناء، وأمانة في أعناقنا جميعا. كما أن المغرب ليست له، ولله الحمد، أي عقدة في التجاوب الإيجابي مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، أينما كانوا.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا بإرادتنا الخاصة، على إحداث مؤسسات وطنية وآليات جهوية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشهود لها بالاستقلال والمصداقية، وذلك وفق المعايير الدولية، فضلا عن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، والهيآت الجمعوية، ووسائل الإعلام.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان، بطريقة ممنهجة. ومن يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يهبط إلى تندوف، ويتابع ما تشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان. ورغم المحاولات اليائسة لخصوم المغرب للمس بسمعته وسيادته، فإننا سنواصل التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع مبعوثه الشخصي، ومع الدول الصديقة، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في إطار مبادرتنا للحكم الذاتي، المشهود لها بالجدية والمصداقية وبروح الواقعية. كما لن نرهن مستقبل أقاليمنا الجنوبية بتطورات قضية الصحراء، على المستوى الأممي، بل سنواصل النهوض بالتنمية الشاملة بربوعها.

شعبي العزيز،

لا يخفى على أحد أن المغرب بذل مجهودات جبارة في سبيل تنمية أقاليمه الجنوبية. ففي إطار التضامن الوطني، فإن جزءا مهما من خيرات وثروات المناطق الوسطى والشمالية للمغرب، يتوجه لتلبية حاجيات مواطنينا في الجنوب، وذلك عكس ما يروج له خصوم المغرب، من استغلال لثروات الصحراء. وهو ما تؤكده جميع المؤشرات والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة. وتعزيزا لهذا المسار، فإننا حريصون على استكمال بلورة وتفعيل النموذج التنموي الجهوي لأقاليمنا الجنوبية، الذي رفعه إلى نظرنا السامي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن الأمر لا يتعلق بمجرد اقتراح حلول ترقيعية لظرفية طارئة، أو مشاريع معزولة لا رابط بينها، وإنما بمنظور تنموي متكامل، يرتكز على تحليل موضوعي لواقع الحال بأقاليمنا الجنوبية، ويهدف للتأسيس لسياسة مندمجة، على المدى البعيد، في مختلف المجالات. إننا نريده نموذجا متعدد الأبعاد، عماده الالتزام بقيم العمل والاجتهاد والاستحقاق وتكافؤ الفرص، نموذجا متوجها نحو المستقبل، تحتل فيه المرأة والشباب مكانة خاصة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يرتكز هذا النموذج على مشاريع استثمارية كبرى، كفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وإنتاج الثروات وفرص الشغل، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك ضمن تنمية مستدامة، تراعي الحفاظ على البيئة، وصيانة حقوق الأجيال الصاعدة، وخاصة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة. أما على المستوى الاجتماعي، فإنه يقوم على سياسة جديدة، عمادها التضامن والإنصاف، وصيانة كرامة الفئات الهشة، والنهوض بالتنمية البشرية، وتوطيد التماسك الاجتماعي. وفيما يخص الجانب الثقافي، فإن هذا النموذج يتوخى النهوض بالثقافات والخصوصيات المحلية، وذلك تجسيدا للمكانة الدستورية للثقافة الحسانية، كأحد مكونات الهوية المغربية الموحدة، ولاسيما من خلال إدماجها في البرامج الدراسية، وتثمين التراث المعماري، وتشجيع الإبداع الفني بالمنطقة. وحرصا منا على ضمان شروط النجاح لهذا النموذج الطموح، القائم على الإبداع وروح التشارك، فإنه سيتم تزويده بآليات ناجعة للحكامة المسؤولة، فضلا عن كونه يندرج في إطار الجهوية المتقدمة، التي تخول اختصاصات واسعة للمجالس المنتخبة.ويظل هدفنا الأسمى، جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء للتنمية المندمجة، والعيش الكريم لأبنائها، وتعزيز بعدها الجيو-استراتيجي، كقطب جهوي للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

شعبي العزيز،

لقد ظلت أقاليمنا الجنوبية، عبر التاريخ، تشكل العمق الإفريقي للمغرب، لما تجسده من روابط جغرافية وإنسانية وثقافية وتجارية عريقة، بين بلادنا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. ووفاء لانتمائه الإفريقي، فقد حرص المغرب، منذ استقلاله، على التعاون المثمر، والتضامن الفعال مع هذه الدول، والمساهمة في تحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والاستقرار.

ورغم أن المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، ليس عضوا بالاتحاد الإفريقي، فإنه يعمل على تعزيز وتنويع علاقاته الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع دول القارة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار الهيآت والتجمعات الجهوية.

وعلى الصعيد الجهوي والدولي، فإن بلدنا يعمل جاهدا على نصرة قضايا القارة الإفريقية، وخاصة التنموية منها. وحرصا على إضفاء دينامية متجددة على هذه العلاقات، ما فتئنا نعمل سويا، مع أشقائنا قادة هذه الدول، لما يجمعنا بهم من أواصر عميقة من الأخوة والمحبة والتفاهم، على إعطائها طابعا إنسانيا، والارتقاء بها إلى شراكات تضامنية مثمرة.

وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، بما تحمله من مشاريع تنموية ملموسة، تعطي الأولوية للتنمية البشرية، وتوفير البنيات التحتية، وكذا توطيد الروابط الدينية والروحية، التي تجمع، على الدوام، شعوبها الشقيقة بالمغرب، وبشخصنا أمير المؤمنين. كما أننا نضع التجربة المغربية رهن إشارة أشقائنا الأفارقة، في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع الحرص على تبادل الخبرات، وإشراك القطاع الخاص، وهيآت المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة لتعزيز سبل التنسيق والتعاون مع هذه الدول الشقيقة، في مختلف المجالات، وخاصة من أجل عقد اتفاقيات للتبادل الحر معها، في أفق تحقيق اندماج اقتصادي جهوي. وبموازاة ذلك، فإن بلادنا لم تدخر جهدا في سبيل إرساء السلم والاستقرار، بمختلف مناطق القارة، والمساهمة في حل النزاعات بالطرق السلمية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، برعاية الأمم المتحدة.

كما أن المغرب ما فتئ يؤكد على ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، التي أضحت فضاء لجماعات التطرف والإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار في البشر والسلاح، بما لها من تداعيات وخيمة على تنمية واستقرار المنطقة. وما دعمنا لجمهورية مالي الشقيقة، في مواجهتها لعصابات التطرف والإرهاب، وحضورنا شخصيا في مراسم تنصيب رئيسها الجديد، إلا تعبير عن التزامنا الصادق بنصرة قضايا السلم والشرعية بدول القارة.

شعبي العزيز،

إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة. واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوربا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات

الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوربي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة «التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية». وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا.

شعبي العزيز،

إن تعزيز انفتاح المغرب على محيطه الإفريقي، ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، والنهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، تعد خير وفاء للقسم الخالد للمسيرة الخضراء، وللروح الطاهرة لقائدها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنوجه تحية تقدير وتنويه لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم وتفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2014

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، ببالغ الاعتزاز، الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء. وهي مناسبة للوقوف على ما عرفته أقاليمنا الجنوبية من تطور، وما طبع مسارها من شوائب، وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية. لقد عرفت هذه المناطق العزيزة علينا، منذ استرجاعها، العديد من المنجزات في مختلف المجالات. غير أن الأوراش التي سنقدم عليها، إن شاء الله، خلال السنة المقبلة، تعتبر حاسمة، لمستقبل المنطقة. ويتعلق الأمر بتفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية. فالجهوية التي نتطلع إليها، ليست مجرد نصوص قانونية، وتحويل اختصاصات وموارد، مادية وبشرية، من المركز إلى الجهات، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا. إننا نريد مناطق وجهات متضامنة ومتكاملة، غيورة على بعضها البعض. فالمغاربة تلاقح حضاري أصيل، بين جميع مكونات الهوية المغربية. وهم عندنا سواسية. لا فرق بين الجبلي والريفي، والصحراوي والسوسي...

ومن هذا المنطلق، فإن البحث الأكاديمي في مكونات هويتنا، مفيد لترسيخ الوحدة الوطنية. أما النقاش الذي يقوم على التعصب، ويميل لزرع التفرقة، فلا يسمن ولا يغني من جوع. ومن يدعي أنه لا ينتمي لهذا المزيج، فهو مخطئ. ومن يحاول إثبات عكس ذلك قد يفقد صوابه. ومن هنا، فالجهوية التي نريدها، هي استثمار لهذا الغنى، والتنوع البشري والطبيعي، وترسيخ لهذا التمازج والتضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد، وبين جميع مناطقه. فالمغرب الموحد للجهات لا يعني أبدا، التعصب القبلي، ولن يكون عاملا للتفرقة والانفصال. لأنه أمر ممنوع، سواء في الدستور القديم، أو الجديد للمملكة.

شعبي العزيز،

لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواطن المغربي بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزيز ارتباطه بوطنه. وإننا لنستحضر، بكل تقدير،

جميع الذين قدموا حياتهم، في سبيل الدفاع عن الصحراء. فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء. وهناك أرامل تحملن أعباء الحياة وحدهن، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء. وهناك شباب فقدوا حريتهم، وعاشوا أسرى لسنوات طويلة، في سبيل الصحراء. فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم. الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق : الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإضافة إلى التضحية بأرواحهم، فقد قدم جميع المغاربة أشكالا أخرى من التضحيات، المادية والمعنوية، من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقاسموا خيراتهم مع إخوانهم في الجنوب. فالكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها، أقدم بعض المعطيات : فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخيل المنطقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إطار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد.

كما أن مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة، سنة 1975، كانت أقل ب6 بالمائة من جهات شمال المغرب، وب51 بالمائة مقارنة بإسبانيا. أما اليوم، فهذه المؤشرات بالأقاليم الجنوبية، تفوق بكثير المعدل الوطني لباقي جهات المملكة. لهذا أقول، وبكل مسؤولية، كفى من الترويج المغلوط لاستغلال المغرب لثروات المنطقة. فمن المعروف أن ما تنتجه الصحراء، لا يكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية لسكانها. وأقولها بكل صراحة : المغاربة تحملوا تكاليف تنمية الأقاليم الجنوبية. لقد أعطوا من جيوبهم، ومن رزق أولادهم، ليعيش إخوانهم في الجنوب، في ظل الكرامة الإنسانية. كما أن الكل يعرف أن المغرب حريص على استفادة سكان المنطقة من ثرواتها، في ظل تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.

صحيح أن نمط التدبير بالصحراء، عرف بعض الاختلالات، جعلتها، مع توالي السنوات، مجالا لاقتصاد الريع وللامتيازات المجانية. وهو ما أدى إلى حالة من الاستياء لدى البعض، وتزايد الشعور بالغبن والإقصاء، لدى فئات من المواطنين. إننا نعرف جيدا أن هناك من يخدم الوطن، بكل غيرة وصدق. كما أن هناك من يريد وضع الوطن في خدمة مصالحه. هؤلاء الذين جعلوا من الابتزاز مذهبا راسخا، ومن الريع والامتيازات حقا ثابتا، ومن المتاجرة بالقضية الوطنية، مطية لتحقيق مصالح ذاتية. كما نعرف أن هناك من يضعون رجلا في الوطن، إذا استفادوا من خيراته، ورجلا مع أعدائه إذا لم يستفيدوا.

وهنا أقول : كفى من سياسة الريع والامتيازات. وكفى من الاسترزاق بالوطن.

غير أنه لا يجب تضخيم الأمر. فهؤلاء الانتهازيون قلة ليس لهم أي مكان بين المغاربة. ولن يؤثروا على تشبث الصحراويين بوطنهم. لذا، وإنصافا لكل أبناء الصحراء، وللأغلبية الصامتة التي تؤمن بوحدة الوطن، دعونا لإعادة النظر جذريا في نمط الحكامة بأقاليمنا الجنوبية.

وفي هـذا الإطـار، ينـدرج قرارنا بتفعيـل الجهوية المتقدمـة، والنموذج التنموي للأقاليـم الجنوبية. غايتنـا إجـراء قطيعـة مـع نمط التدبير السـابق، وتمكين أبناء المنطقة من المشـاركة في تدبير شـؤونهم المحليـة، في ظل الشـفافية والمسـؤولية، وتكافؤ الفرص.

ولهـذه الغايـة ندعـو لفتـح حـوار وطنـي صريـح، ومناقشـة مختلـف الأفـكار والتصـورات، بـكل مسـؤولية والتـزام، مـن أجـل بلـورة إجابـات واضحة، لـكل القضايـا والانشـغالات، التي تهم سـاكنة المنطقـة، وذلـك في إطـار الوحـدة الوطنيـة والترابية للبلاد. كـما ندعو القطاع الخـاص، للانخراط أكثر في تنميـة الأقاليـم الجنوبية.

شعبي العزيز،

إن التزامنـا بتوفـير شروط العيـش الكريـم لمواطنينـا، لا يعادله إلا حرصنا على ضـمان الأمن العام، وسـلامة المواطنـين، في إطـار دولـة الحـق والقانـون. ومـن هنـا، فـإن المغـرب يرفض كل الممارسـات، التـي تسـتهدف المـس بأمنـه واسـتقراره. وسـيتصدى لهـا بـكل حـزم ومسـؤولية، في إطـار القانـون، وتحـت سـلطة القضاء.

فمتـى كان ترهيـب المواطنـين، وتخريـب ممتلكاتهـم، التـي اكتسـبوها بجهدهم وعـرق جبينهم، حقـا مـن حقـوق الإنسـان ؟ ومتـى كان الإخلال بالأمن العـام، وتدمـير الممتلـكات العمومية، يدخل في إطـار ممارسـة الحقـوق والحريات ؟.

لقـد سـبق لنـا في خطـاب المسـيرة سـنة 2009، أن عبرنـا عـن رفضنـا القاطـع لهـذه الممارسـات، ونبهنـا إلى أن «أي شـخص إمـا أن يكـون وطنيـا أو خائنـا. فليـس هنـاك مرتبة وسـطى بـين الوطنية والخيانـة». كـما أنـه ليـس هناك درجـات في الوطنية، ولا في الخيانـة. فإما أن يكون الشـخص وطنيا، وإمـا أن يكـون خائنـا. صحيـح أن الوطـن غفـور رحيـم، وسـيظل كذلـك. ولكـن مـرة واحـدة، لمـن تـاب ورجـع إلى الصـواب. أمـا من يتـمادى في خيانـة الوطن، فإن جميـع القوانين الوطنيـة والدولية، تعتـبر التآمـر مـع العـدو خيانـة عظمـى. إننا نعـرف أن الإنسـان يمكن أن يخطـئ، ولكـن الخيانة لا تغتفـر. والمغـرب لـن يكـون أبـدا، مصنعـا «لشـهداء الخيانة». أمـا الشـهداء الحقيقيون، هـم الذين وهبـوا أرواحهـم في سـبيل حرية واسـتقلال الوطـن، والذين استشـهدوا دفاعا عن سـيادته ووحدته.

لهـذا أقـول : كفـى مـن المزايـدات عـلى المغـرب. وكفى مـن اسـتغلال فضـاء الحقـوق والحريات، التـي يوفرهـا الوطـن، للتآمـر عليه.

إن المغـرب يتوفـر عـلى آلياتـه ومؤسسـاته الخاصـة، المشـهود لهـا دوليـا بالالتـزام والمصداقيـة، لمعالجـة كل القضايـا المرتبطـة بحقـوق الإنسـان. والمغرب هو البلـد الوحيد بالمنطقـة، الذي يتعاون مـع الآليـات الخاصـة للمجلـس الأممـي لحقـوق الإنسـان. كـما أنـه مسـتعد للانفتـاح أكـثر عـلى مختلـف الهيئـات والمنظـمات الحقوقيـة الدوليـة، التـي تعتمد الحيـاد والموضوعيـة، في التعامل مع قضاياه.

والمغرب يرفض سياسة تبخيس مبادراته، وتضخيم الأحداث التي تقع بالأقاليم الجنوبية، مقابل الصمت والتواطؤ، تجاه ما يقع في تندوف، وفي بلدان الجوار.

شعبي العزيز،

إن المغرب عندما فتح باب التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، فإن ذلك لم يكن قطعا، ولن يكون أبدا حول سيادته ووحدته الترابية.فقد سبق لي أن تفاوضت مع بعض المغاربة من تندوف، لما كنت وليا للعهد. وليس عندي في ذلك أي مشكل. لأنني كنت أفاوض مواطنين مغاربة، ولأن الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق المغرب. فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر، ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان. ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب، على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المساومة.

غير أن اختيار المغرب للتعاون، مع جميع الأطراف، بصدق وحسن نية، لا ينبغي فهمه على أنه ضعف، أو اتخاذه كدافع لطلب المزيد من التنازلات. فمبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي، لهذا النزاع الإقليمي.

وبصفتي الضامن لاستقلال البلاد، ولوحدتها الترابية، فإن من واجبي تحديد المفاهيم والمسؤوليات، في التعامل مع الأمم المتحدة، والتعبير عن رفض المغرب للمغالطات والانزلاقات، التي تعرفها هذه القضية. وتأكيدا لموقف المغرب بهذا الشأن، أقول :

- لا لمحاولة تغيير طبيعة هذا النزاع الجهوي، وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار. فالمغرب في صحرائه، لم يكن أبدا قوة محتلة، أو سلطة إدارية. بل يمارس صلاحياته السيادية على أرضه.

- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعادة النظر، في مهام المينورسو أو توسيعها، بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان.

- لا لمحاباة الطرف الحقيقي في هذا النزاع، وتمليصه من مسؤولياته.

- لا لمحاولة التوازي بين دولة عضو في الأمم المتحدة، وحركة انفصالية. ولا لإعطاء الشرعية لحالة انعدام القانون بتندوف.

فسيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة، لأفكار إيديولوجية، وتوجهات نمطية لبعض الموظفين الدوليين. وأي انزلاقات أو مغالطات، سترهن عمل الأمم المتحدة في هذه القضية. وبالمقابل، فالمغرب مستعد للتعاون مع كل الأطراف، للبحث عن حل يحترم سيادته، ويحفظ ماء وجه الجميع، ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتحقيق الاندماج المغاربي. وإننا نعبر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، وللقوى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها البيت الأبيض، لمساهمتها الإيجابية، في مختلف المراحل، لإيجاد حل لهذه القضية.

وإذ نثمن دعمهم للجهود التي يبذلها المغرب، وللمسار التفاوضي، على أساس مبادرة الحكم الذاتي، فإننا نطالب، اليوم، بموقف واضح من هذا النزاع. ففي الوقت الذي يؤكدون أن المغرب نموذج للتطور الديمقراطي، وبلد فاعل في ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وشريك في محاربة الإرهاب؛ فإنهم في المقابل، يتعاملون بنوع من الغموض، مع قضية وحدته الترابية.

فدون تحميل المسؤولية للجزائر، الطرف الرئيسي في هذا النزاع، لن يكون هناك حل. وبدون منظور مسؤول للواقع الأمني المتوتر بالمنطقة، لن يكون هناك استقرار.غير أن هذا لا يعني الإساءة للجزائر، أو لقيادتها، أو شعبها، الذي نكن له كل التقدير والاحترام. فكلامنا موزون، ومعناه واضح. وإنما نتحدث عن الواقع والحقيقة، التي يعرفها الجميع. هذه الحقيقة التي كلما قالها المغاربة، يتم اتهام الحكومة والأحزاب والصحافة المغربية، بمهاجمة الجزائر.

وإذا كان المغرب ليس لديه لا بترول ولا غاز، بينما الطرف الآخر لديه ورقة خضراء، يعتقد أنها تفتح له الطريق ضد الحق والمشروعية، فإن لدينا مبادئنا، وعدالة قضيتنا. بل لدينا أكثر من ذلك : حب المغاربة وتشبثهم بوطنهم. فمخطئ من يعتقد أن تدبير قضية الصحراء، سيتم عبر تقارير تقنية مخدومة، أو توصيات غامضة، تقوم على محاولة التوفيق بين مطالب جميع الأطراف.

ومخطئ أيضا من يحاول مقارنة الصحراء بتيمور الشرقية أو ببعض النزاعات الترابية بأوروبا الشرقية. لأن لكل قضية خصوصياتها. فارتباط سكان الصحراء بالمغرب، ليس وليد اليوم، بل تمتد جذوره في أعماق التاريخ.

شعبي العزيز،

إننا مؤمنون بعدالة قضيتنا، وبانتصار الحق والمشروعية، على نزوعات الانفصال.وإننا نتطلع، بكل أمل وتفاؤل، لجمع الشمل بين أبناء الصحراء، في وطنهم؛ واثقين من انخراطهم في مسيرات جديدة، للنهوض بالتنمية، وتوفير العيش الحر الكريم لكافة المواطنين، أينما كانوا.

وذلك خير وفاء لروح مبدع المسيرة، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية تقدير لقواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ولقوات الأمن، على تجندها الدائم، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار، والدفاع عن حوزة الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

العيون - 6 نونبر 2015

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء ليس حدثا عاديا، أو احتفالا عابرا، بل نريده مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة. فبعد ملحمة تحرير الأرض، وتوطيد الأمن والاستقرار، عملت بلادنا على تمكين أبناء الصحراء من مقومات المواطنة الكاملة، وظروف العيش الحر الكريم. واليوم، وبعد أربعين سنة، بإيجابياتها وسلبياتها، نريد إجراء قطيعة حقيقية مع الأساليب المعتمدة في التعامل مع شؤون الصحراء: قطيعة مع اقتصاد الريع والامتيازات، وضعف المبادرة الخاصة، وقطيعة مع عقلية التمركز الإداري. فلماذا اليوم، وبعد أربعين سنة؟

لأننا بعد سنوات من التضحيات، ومن الجهود السياسية والتنموية، قد وصلنا إلى مرحلة النضج. ولأننا وفرنا الشروط لإطلاق مرحلة جديدة على درب توطيد الوحدة الوطنية، والاندماج الكامل لأقاليمنا الجنوبية في الوطن الأم. وفي هذا الإطار، يندرج تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتطبيق الجهوية المتقدمة.

شعبي العزيز،

إننا نحرص على تمكين أبناء أقاليمنا الجنوبية من الوسائل اللازمة لتدبير شؤونهم، وإبراز قدراتهم في النهوض بتنمية المنطقة. فالصحراويون معروفون، منذ القدم، بأنهم كانو ا، دوما، رجال تجارة وعلم، يعيشون من جهدهم، بكرامة وعزة نفس. ولا ينتظرون المساعدة من أحد، رغم قساوة الظروف.

إننا نتكلم عن أبناء الصحراء الحقيقيين، الوطنيين الصادقين، الذين ظلوا أوفياء لروابط البيعة التي تجمعهم وأجدادهم، عبر التاريخ بملوك المغرب. أما الذين ينساقون وراء أطروحات الأعداء ويروجون لها، رغم قلتهم، فليس لهم مكان بيننا. ومن تاب ورجع إلى الصواب، فإن الوطن غفور رحيم.

شعبي العزيز،

إن تطبيق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة. كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي. لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، وكلميم - واد نون.

ففي مجال البنيات التحتية، ستتم تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة بإنجاز طريق مزدوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت - العيون والداخلة. وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكويرة، لربط المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكويرة. كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية. وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

وإيمانا منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواطنين، فإننا حريصون على مواصلة النهوض بالمجال الاقتصادي، ودعمه بمشاريع التنمية البشرية.وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الطبيعية، لفائدة سكان المنطقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم. ولهذه الغاية، قررنا إنجاز مجموعة من المشاريع، التي ستمكن من تثمين واستغلال الموارد والمنتوجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلة، وإقامة وحدات ومناطق صناعية بالعيون والمرسى وبوجدور. وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إطار قانوني محفز للاستثمار، يوفر للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنطقة. كما سيتم إحداث صندوق للتنمية الاقتصادية، مهمته تطوير النسيج الاقتصادي، ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي، وتوفير الدخل القار وفرص الشغل وخاصة لفائدة الشباب.

شعبي العزيز،

إن ما يهمنا هو صيانة كرامة أبناء الصحراء، وخاصة الأجيال الصاعدة، وتعميق حبهم وارتباطهم بوطنهم. لذلك، وجهنا الحكومة لإعادة هيكلة منظومة الدعم الاجتماعي، لتكون أكثر شفافية وإنصافا، في التزام بمبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تطالب بها أغلبية الفئات المعنية.

واعتبارا لمكانة الثقافة الحسانية، في وجدان أبناء الصحراء، فإننا نعمل على تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي، والتعريف به، ولاسيما من خلال بناء المسارح والمتاحف ودور الثقافة، بمناطق الجنوب.

أما في ما يخص الجانب الحقوقي، فقد استطاع المغرب، والحمد لله، التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكامة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيآت الجمعوية، والمواطنين.

شعبي العزيز،

إن المغرب بتطبيق الجهوية المتقدمة، إنما يعزز مصداقيته، ويؤكد وفاءه بالتزاماته.وكما قلت في خطاب البرلمان، فإن الشرعية الديمقراطية والشعبية، التي حصل عليها المنتخبون، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي. وتجسيدا لحرصنا على جعل الأقاليم الجنوبية، في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة، ستتم بلورة عقود- برامج، بين الدولة والجهات، لتحديد التزامات كل طرف، بخصوص إنجاز المشاريع التنموية. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بتفعيل المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات، ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المادية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة، على باقي جهات المملكة. كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمركز الإداري، يعطي للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. وهنا نود التركيز أيضا على ضرورة إشراك السكان من خلال توفير فضاءات وآليات دائمة للحوار والتشاور، بما يتيح تملكهم للبرامج، والانخراط في تنفيذها. وبهذا، نضع سكان أقاليمنا الجنوبية وممثليهم أمام مسؤولياتهم بعد أن وفرنا لهم الآليات المؤسسية والتنموية لتدبير شؤونهم والاستجابة لحاجياتهم.

شعبي العزيز،

إن المغرب إذا وعد وفى، قولا وفعلا، ولا يلتزم إلا بما يستطيع الوفاء به. وبذلك فإننا نوجه رسالة إلى العالم: نحن لا نرفع شعارات فارغة ولا نبيع الأوهام، كما يفعل الآخرون، بل نقدم الالتزامات ونقوم بالوفاء بها، وبتنفيذها على أرض الواقع.

فالمغرب وعد بتطبيق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها. والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تدبير شؤونهم المحلية، وها هم اليوم يختارون ممثليهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية. كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أطلقنا الأوراش المهيكلة

والمشاريع المدرة للثروة ولفرص الشغل. والمغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار، والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أمانا، في جهة الساحل والصحراء.

وإن المغرب إذ يلتزم اليوم بجعل الصحراء المغربية مركزا للتبادل ومحورا للتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبوضع البنيات التحتية اللازمة لذلك، فإنه سيقوم مرة أخرى بالوفاء بوعوده أمام خيبة أمل الأعداء وحسرتهم.

وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسي من الفقر واليأس والحرمان، وتعاني من الخرق المنهجي لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعا: أين ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون أورو سنويا، دون احتساب الملايير المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الدعائية والقمعية للانفصاليين.

كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولماذا لم تقم الجزائر بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفا على أقصى تقدير، أي حي متوسط بالجزائر العاصمة، وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم طيلة أربعين سنة حوالي 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنويا.

ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية. إن التاريخ سيحكم على الذين جعلوا من أبناء الصحراء الأحرار الكرام متسولين للمساعدات الإنسانية. كما سيسجل عنهم أنهم استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولوهم إلى غنيمة حرب، ورصيد للاتجار اللامشروع ووسيلة للصراع الدبلوماسي. ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالسؤال لسكان مخيمات تندوف: هل أنتم راضون على الأوضاع المأساوية التي تعيشونها ؟ وهل تقبل الأمهات بمشاعر اليأس والإحباط لدى أبنائهن والأفق المسدود أمامهم؟ أنا لا أرضى لكم هذا الوضع اللاإنساني. أما إذا رضيتم به، فلا تلوموا إلا أنفسكم وأنتم تشاهدون المغرب يقوم بتنمية أقاليمه الجنوبية وتوفير الكرامة والعيش الحر لسكانها.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء ليست أول مشكل واجهه المغرب في تاريخه. فقد عرف أيام السيبة والفوضى، وعاش تحت الحماية والاحتلال. كما شهد صراعات وخلافات ما بعد الاستقلال، بخصوص بناء الدولة الحديثة. لكنه دائما يتجاوز الظروف الصعبة ويخرج منها موحدا قويا ومرفوع الرأس وذلك بفضل إيمان الشعب المغربي بوحدة مصيره، ودفاعه عن مقدساته ووحدة ترابه، وتلاحمه الوثيق مع عرشه. وبإقدامه على تطبيق الجهوية، والنموذج التنموي، فإن المغرب يريد أن يعطي حظوظا أوفر، لإيجاد حل نهائي، للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية.

وإيمانا بعدالة قضيته، فقد استجاب المغرب، سنة 2007، لنداء المجموعة الدولية، بتقديم مقترحات، للخروج من النفق المسدود، الذي وصلت إليه القضية. وهكذا، قدمنا مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية التي شهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها. وكما قلت في خطاب المسيرة الخضراء للسنة الماضية، فإن هذه المبادرة هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا بالتوصل إلى حل سياسي نهائي في إطار الأمم المتحدة.

فمخطئ من ينتظر من المغرب أن يقدم أي تنازل آخر. لأن المغرب أعطى كل شيء. أعطى من أرواح أبنائه، دفاعا عن الصحراء. فهل يجب علينا أن نقدم المزيد، كما تريد بعض المنظمات الدولية، وغير الحكومية. إننا نعرف خلفيات هذه المواقف المعادية التي تريد تقسيم البلاد. ونعرف أنه ليس من حقها التدخل في شؤون المغرب. وهو نفس المبدأ الذي نتعامل به، مع بعض الدوائر في منظمات دولية، التي تجهل تاريخ المغرب، وتحاول تقديم تصورات بعيدة عن الواقع تم طبخها داخل مكاتب مكيفة، كاقتراحات لحل الخلاف الإقليمي حول مغربية الصحراء. فالمغرب يرفض أي مغامرة - غير محسوبة العواقب - ستكون لها تداعيات خطيرة، أو أي اقتراح فارغ ودون جدوى، سوى محاولة نسف الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي. كما سيتصدى للحملات العدائية التي تستهدف المنتوجات الاقتصادية المغربية، بنفس روح التضحية والالتزام التي يقدمها في المجالين السياسي والأمني دفاعا عن وحدته ومقدساته. أما الذين يريدون مقاطعة هذه المنتوجات، فليفعلوا ذلك، رغم أنه تعامل مخالف للقانون الدولي. فعليهم أن يتحملوا مسؤولية قراراتهم.

ومن حق المغرب أن يفتح الباب أمام شركائه، ودولا ومقاولات عالمية، للاستفادة من فرص الاستثمار التي ستوفرها المنطقة بفضل المشاريع الكبرى التي سيتم إطلاقها. وبما أننا لا نفرق بين جهات شمال المملكة وجنوبها، فإنه لا فرق لدينا بين طماطم أكادير والداخلة، وبين سردين العرائش وبوجدور، وبين فوسفاط خريبكة، وفوسفاط بوكراع، رغم أنه يمثل أقل من 2 في المائة من المخزون الوطني، كما تؤكد ذلك المعطيات المعترف بها عالميا. وبنفس الصرامة والحزم، سيواجه المغرب كل المحاولات التي تستهدف التشكيك في الوضع القانوني للصحراء المغربية أو في ممارسة سلطاته كاملة على أرضه في أقاليمه الجنوبية، كما في الشمال. وهو ما يقتضي من الجميع مضاعفة الجهود ومواصلة اليقظة والتعبئة للتعريف بعدالة قضيتنا وبالتقدم الذي تعرفه بلادنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

شعبي العزيز،

إننا جميعا مؤتمنون على النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية وصيانة كرامة أبنائها والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد بنفس روح الالتزام والتضحية التي ميزت المسيرة الخضراء. وذلك خير وفاء لروح مبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب جلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء

دكار (السنغال) - 6 نونبر 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إنني وأنا أخاطبك اليوم، بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء، من مدينة دكار، عاصمة جمهورية السنغال الشقيقة، أعرف أنك لن تتفاجأ بهذا القرار.فالسنغال كان من بين الدول التي شاركت في هذه الملحمة الوطنية، إلى جانب دول إفريقية وعربية أخرى. كما أن هذا البلد العزيز، كان دائما في طليعة المدافعين، عن الوحدة الترابية للمملكة، ومصالحها العليا. بل أكثر من ذلك، فقد أبان قولا وفعلا، في عدة مناسبات أنه يعتبر مسألة الصحراء المغربية، بمثابة قضيته الوطنية. ولن ينسى المغاربة موقفه التضامني الشجاع، أثناء خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، سنة 1984، حيث اعتبر الرئيس السابق، السيد عبدو ضيوف، أنه لا يمكن تصور هذه المنظمة بدون المغرب. وهو نفس الموقف، الذي عبرت عنه آنذاك، العديد من الدول الإفريقية، مثل غينيا والغابون والزايير سابقا.

وقد اخترت السنغال أيضا، لمكانته المتميزة في إفريقيا، بفضل نموذجه، الديمقراطي التاريخي، واستقراره السياسي والاجتماعي، وديناميته الاقتصادية. إضافة إلى علاقات الأخوة والتضامن، ووحدة المصير التي تجمع عبر التاريخ الشعبين السنغالي والمغربي، كشعب واحد، حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين يحترمان خصوصيات بعضهما .

شعبي العزيز،

إذا كنت قد خاطبتك، في مثل هذا اليوم، من السنة الماضية، من العيون، بالصحراء المغربية، بخصوص إفريقيا، فإني أخاطبك الآن من قلب إفريقيا، حول الصحراء المغربية. فهذا الخطاب من هذه الأرض الطيبة، تعبير عن الأهمية الكبرى، التي نوليها لقارتنا. إن السياسة الإفريقية للمغرب، لن تقتصر فقط على إفريقيا الغربية والوسطى، وإنما سنحرص على أن يكون لها بعد قاري، وأن تشمل كل مناطق إفريقيا.

وفي هـذا الاطـار، قمنـا بزيـارات إلى كل مـن رواندا وتنزانيـا، رغـم أن العلاقـات مـع دول إفريقيا الشرقيـة، لم تكـن كافيـة، ليس بسـبب الإهـمال أو التقصير، وإنما لمـبررات موضوعيـة، كاللغة والبعد الجغـرافي، واختـلاف المـوروث التاريخي. وبإرادة مشـتركة مع القيادات القوية لهـذه الدول، قررنا أن نضفـي ديناميـة جديـدة، عـلى العلاقـات الاقتصادية والسياسـية بين بلداننـا، لما تمثله هـذه المنطقة مـن وزن سـياسي ومـا تتوفـر عليـه مـن طاقـات اقتصاديـة، ومؤهـلات اسـتراتيجية. وقـد ارتأيت، في نهايـة هـذه الجولـة غير المسـبوقة، أن أتقاسـم معك، شـعبي العزيـز، نتائج هـذه الزيارات.

لقـد بـدأت بـوادر الانفتـاح عـلى هـذا الفضـاء الافريقـي المهـم، بالزيـارة التي قـام بهـا للمغرب، أخونـا فخامـة السـيد الرئيـس بـول كغامـي، رئيـس جمهوريـة رواندا، في شـهر يونيـو المـاضي. كـما مكنـت زيارتنـا لرواندا من ترسـيخ هـذا التوجه، بوضع أسـس شراكـة واعدة، في مختلـف المجالات، وجعلهـا محـورا أساسـيا، لتطويـر علاقاتنـا مـع هـذه المنطقـة. أمـا توجهنـا الى تنزانيـا، فجـاء تقديرا لمكانتهـا الإقليميـة، ولثقلهـا الجغـرافي والبـشري، وحرصـا عـلى التنسـيق معهـا في القضايـا الإقليميـة والدوليـة. كـما أجريـت اتصـالا مـع السـلطات بجمهوريـة إثيوبيـا. وسـنبدأ، إن شـاء اللـه، مرحلـة جديـدة في علاقاتنـا معهـا. وسـتكون هـي المحطـة الأولى مـن الجـزء الثـاني، مـن جولتنـا في عدد من دول إفريقيـا جنـوب الصحـراء، وذلـك في سـياق رجـوع المغـرب إلى المؤسسـة القاريـة.

شعبي العزيز،

إن عـودة المغـرب للاتحـاد الإفريقـي، ليسـت قـرارا تكتيكيـا، ولم تكـن لحسـابات ظرفيـة. وإنمـا هـو قـرار منطقـي، جـاء بعـد تفكـير عميق.وعندمـا نخبر بعودتنـا، فنحـن لا نطلـب الإذن من أحد، لنيـل حقنـا المـشروع. فالمغـرب راجـع إلى مكانـه الطبيعي، كيفـما كان الحـال، ويتوفر عـلى الأغلبية السـاحقة لشـغل مقعـده داخـل الأسرة المؤسسـية الإفريقيـة. وإن المغـرب، الـذي لا يتدخـل في السياسـة الداخليـة للـدول، ولا ينهـج سياسـة التفرقة، يأمـل أن تتعامل كل الأطراف مـع هذا القرار، بـكل حكمـة ومسـؤولية، لتغليـب وحـدة إفريقيـا، ومصلحة شـعوبها. فهذا القـرار تتويج لسياسـتنا الإفريقيـة، وللعمـل الميـداني التضامنـي، الـذي يقـوم بـه المغـرب، مـع العديد مـن دول القـارة، على مسـتوى النهـوض بالتنميـة الاقتصاديـة والبشريـة، في سـبيل خدمـة المواطـن الإفريقي.

وإضافـة إلى التعـاون الثنـائي ومـع المجموعـات الإقليميـة، سـيتيح هذا الرجـوع لبلادنـا، الانخراط في اسـتراتيجيات التنميـة القطاعيـة بإفريقيـا، والمسـاهمة الفعالـة فيهـا، وإغنائهـا بالتجربـة، التـي راكمهـا المغـرب في العديـد مـن المجـالات. أمـا على مسـتوى القضايا والإشـكالات الكبرى، فـإن عودة المغـرب إلى أسرتـه المؤسسـية، سـتمكنه مـن إسـماع صـوت القـارة، في المحافـل الدولية. وسـتتيح له مواصلـة وتعزيـز انخراطـه، مـن أجل إيجاد حلـول موضوعية لهـا تراعي مصالح الشـعوب الإفريقية وخصوصياتها.

وفي هـذا الصـدد، فإننـا حريصـون عـلى مواصلـة المسـاهمة في توطيـد الأمـن والاسـتقرار بمختلف المناطـق، التـي تعـرف التوتـر والحـروب، والعمل على حل الخلافـات بالطرق السـلمية. كما أن هذه

العـودة، سـتمكن المغـرب مـن تقوية انخراطـه في الجهود القاريـة لمحاربة التطـرف والإرهاب، الذي يرهـن مسـتقبل إفريقيـا. وإننـا ملتزمـون بتقاسـم تجربتنـا المتميزة، المشـهود بها عالميا، مـع إخواننا الأفارقـة سـواء في مجـال التعـاون الأمني أو على مسـتوى محاربـة التطرف.

وفي مـا يخـص إشـكالية الهجـرة، فـإن بلادنـا سـتواصل جهودهـا، مـن أجـل معالجـة الأسـباب الحقيقيـة لهـذه الظاهـرة، وربطهـا بالتنميـة واعتـماد مقاربـة إنسـانية وتضامنيـة، تحفـظ حقـوق المهاجريـن، وتصـون كرامتهـم.

ووعيـا منـا بـأن إفريقيـا مـن بـين المناطـق الأكثر تـضررا من التغـيرات المناخيـة، فقـد حرصنا على جعـل مؤتمـر المنـاخ، الـذي سـتنطلق أشـغاله بمراكـش هـذا الأسـبوع، مؤتمرا من أجـل إفريقيـا. لذا، دعونـا لعقـد قمـة إفريقيـة، عـلى هامـش هـذا المؤتمـر، بهـدف بلـورة رؤيـة موحـدة، للدفـاع عـن مطالـب قارتنـا، وخاصـة في مـا يتعلـق بالتمويـل ونقـل التكنولوجيا.

شعبي العزيز،

إن عـودة المغـرب إلى أسرتـه المؤسسـية القاريـة، لـن تغـير شـيئا مـن مواقفنـا الثابتـة، بخصـوص مغربيـة الصحـراء. بـل إنهـا سـتمكننا مـن الدفـاع عـن حقوقنـا المشروعـة، وتصحيـح المغالطـات، التـي يـروج لهـا خصـوم وحدتنـا الترابيـة، خاصـة داخـل المنظمـة الإفريقية. كـما سـنعمل على منع مناوراتهـم، لإقحامهـا في قـرارات تتنـافى مع الأسـس، التـي تعتمدها الأمـم المتحدة، لحل هـذا النزاع الإقليمـي المفتعـل، وتتناقـض مـع مواقـف أغلبيـة دول القـارة.

شعبي العزيز،

لقـد أثبتـت سياسـتنا في إفريقيـا، والحمد للـه، نجاحها، وبدأت تعطي ثمارها، سـواء على مسـتوى المواقـف السياسـية بشـأن قضية وحدتنـا الترابية، أو من خـلال تعزيز الحضور الاقتصـادي للمغرب، وتطويـر علاقاتـه مـع مختلـف دول القـارة. فالمغـرب اليـوم يعـد قـوة إقليميـة وازنـة، ويحظـى بالتقديـر والمصداقيـة، ليـس فقـط لـدى قـادة الـدول الإفريقيـة، وإنما أيضـا عنـد شـعوبها. وإننـا نتطلـع أن تكـون السياسـة المسـتقبلية للحكومـة، شـاملة ومتكاملـة تجـاه إفريقيـا، وأن تنظـر إليها كمجموعـة. كـما ننتظـر مـن الـوزراء أن يعطـوا لقارتنـا، نفـس الاهتـمام، الـذي يولونـه في مهامهـم وتنقلاتهـم للـدول الغربية.

إن المغـرب يحتـاج لحكومـة جـادة ومسـؤولة. غـير أن الحكومـة المقبلـة، لا ينبغـي أن تكـون مسـألة حسـابية، تتعلـق بإرضاء رغبات أحزاب سياسـية، وتكويـن أغلبية عدديـة، وكأن الأمر يتعلق بتقسـيم غنيمـة انتخابيـة. بـل الحكومـة هي برنامـج واضـح، وأولويات محـددة، للقضايـا الداخلية والخارجيـة، وعـلى رأسـها إفريقيـا. حكومـة قـادرة عـلى تجـاوز الصعوبـات، التـي خلفتها السـنوات الماضيـة، في مـا يخـص الوفـاء بالتزامات المغرب مع شركائـه. الحكومة هي هيكلة فعالة ومنسـجمة، تتـلاءم مـع البرنامـج والأسـبقيات. وهي كفاءات مؤهلـة، باختصاصات قطاعية مضبوطة. وسـأحرص

عـلى أن يتـم تشـكيل الحكومـة المقبلـة، طبقـا لهـذه المعايير، ووفـق منهجيـة صارمة. ولن أتسـامح مـع أي محاولـة للخـروج عنهـا. فالمغاربة ينتظـرون من الحكومـة المقبلة أن تكون في مسـتوى هذه المرحلة الحاسـمة.

شعبي العزيز،

إننـا نؤمـن بـأن ترسـيخ المسـار الديمقراطـي والتنمـوي، وتعزيـز سياسـتنا الإفريقية، يسـاهمان في تحصـين الوحـدة الوطنيـة والترابيـة. وأقاليمنا الجنوبية، والحمـد لله، قوية بتعلـق أبنائها بمغربيتهم وبالنظـام السـياسي لوطنهـم. وهـو مـا تعكسـه مشـاركتهم المكثفـة، في مختلـف الاسـتحقاقات الانتخابيـة، وانخراطهـم بـكل حريـة ومسـؤولية في تدبير شـؤونهم المحلية. وهي طموحـة بالنموذج التنمـوي الخـاص بهـا، وبالمشـاريع التي تـم إطلاقها. كما أنها تتوفـر على جميع الإمكانـات، من أمن واسـتقرار، وبنيـات تحتيـة، تؤهلها لتكـون قطبا تنمويا مندمجـا، فاعلا في محيطه الجهـوي والقاري، ومحـورا للتعـاون الاقتصـادي بـين المغـرب وعمقـه الإفريقـي. فتنميـة واسـتقرار أقاليمنـا الجنوبية، أمانـة تاريخيـة ومسـؤولية وطنيـة، عـلى الجميـع التفاني في القيـام بها بـروح التعـاون والتضامن.

وإننـا نسـتحضر، بهـذه المناسـبة، بكل ترحـم وإكبـار، روح مبدع المسـيرة الخضراء، والدنـا المنعم، جلالـة الملـك الحسـن الثـاني، أكـرم اللـه مثـواه، وأرواح شـهداء الوطـن الأبـرار. كـما نشـيد بالتجنـد الدائـم لأفـراد قواتنـا المسـلحة الملكيـة، بكل مكوناتهـا، تحت قيادتنـا، وتفانيها في الدفـاع عن وحدة الوطـن وسـيادته، وصيانة أمنه واسـتقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ملاحق

- **قسم المسيرة**
- **رسالة تقديم سفير المملكة المغربية الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة لمشروع الحكم الذاتي بالصحراء المغربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة**
- **وثيقة المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء**
- **صور**
- **خريطة المملكة المغربية (الجهات)**

رسالة تقديم سفير المملكة المغربية الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة لمشروع الحكم الذاتي بالصحراء المغربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة

الأربعاء 11 أبريل 2007

"معالي الأمين العام، كما تعلمون، لم تفتأ المملكة المغربية تعمل، بعزم وإخلاص، على إيجاد حل للخلاف المتعلق بالصحراء، لما فيه صالح جميع دول المغرب العربي، وبما يكفل الأمن والاستقرار الجهويين.

ومن هذا المنطلق، دأبت المملكة على تقديم دعم قوي وصادق، للمجهودات المبذولة من طرف الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه لهذه القضية.

وأمام استحالة تطبيق المقترحات السابقة، الهادفة إلى حل هذا الخلاف، أصبح هذا الملف في طريق مسدود، مما حدا بمجلس الأمن، منذ 2004، للدعوة إلى تجاوزه، بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

واستجابة لهذا النداء، يشرفني أن أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لـ "المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء"، وذلك في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

إنها مبادرة توافقية وخلاقة، مسؤولة ومنفتحة، ستمكن، بالنظر لمضمونها وغايتها، جميع الصحراويين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة، أو الموجودون بالخارج، من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية، من خلال هيئات تمثيلية، تشريعية وتنفيذية، وقضائية.

كما تتيح هذه المبادرة تجسيد مبدإ تقرير المصير، من خلال تعبير حر ديمقراطي وعصري، بشأن نظام الحكم الذاتي. وهي بذلك مطابقة للشرعية الدولية، مستوعبة للقواعد والمعايير العالمية المعمول بها في مجال الحكم الذاتي، فضلا عن كونها تكفل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، كما هو متعارف عليها عالميا، ويكرسها دستور المملكة.

وإن اقتناع المملكة المغربية لراسخ بأن هذا المقترح سيخلق دينامية جديدة، على مستوى المسار الأممي المتعلق بتسوية هذا الخلاف، باعتباره يشكل قاعدة للحوار والتفاوض والتوافق.

وفي هذا الصدد، تعبر المملكة المغربية عن استعدادها للانخراط، بكل عزم، في مفاوضات

جدية ومعمقة مع الأطراف الأخرى، وذلك من أجل المساهمة الفعلية في إيجاد حل سياسي ونهائي، مقبول من طرف الجميع، طالما انتظره المجتمع الدولي.

وبفضل المسلسل الديمقراطي والاستشارات الداخلية واسعة النطاق، التي تم إغناؤها بمشاورات على الصعيد الدولي، يكون المغرب قد لبى النداء الصادر عن المجموعة الدولية، من خلال القبول بالانخراط في مفاوضات معمقة ودقيقة بخصوص مختلف جوانب هذه المبادرة.

وتأمل المملكة المغربية أن تجد لدى الأطراف الأخرى، نفس الإرادة السياسية، للعمل بحسن نية، للتوصل إلى الحل النهائي المنشود لهذا الخلاف، والذي من شأنه إشاعة السلم والأمن في محيط جيو-استراتيجي محفوف بالمخاطر والتهديدات، وتوفير الظروف المواتية، انسجاما مع تطلعات الشعوب المغاربية، لانبثاق اتحاد مغرب عربي مستقر، متضامن، مزدهر وديمقراطي، باعتباره شريكا فاعلا في تعزيز التضامن الإفريقي، ومحاورا ذا مصداقية بالنسبة لمختلف شركاء المنطقة.

وإذ أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لهذه المبادرة، أود أن أجدد لمعاليكم تشبث المملكة المغربية بالمثل النبيلة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. وإن الشعب المغربي، بكل مكوناته ومشاربه، ليعقد آمالا كبيرة على ما تبذلونه ومبعوثكم الشخصي من مجهودات،قصد إقناع الأطراف الأخرى باغتنام إمكانية السلم التي تتيحها هذه المبادرة، والآفاق الواعدة التي تفتحها، من أجل مستقبل أفضل، يوفر الاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار للمنطقة برمتها.

وإني لأرجو من معاليكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة، وكذا الوثيقة المرفقة بها، بإلحاقهما بتقريركم المقبل لمجلس الأمن.

وتقبلوا، معالي الأمين العام، فائق عبارات تقديري".

وثيقة المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء

1 - التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي

1 – . ما فتئ مجلس الأمن، منذ 2004، "يدعو الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة، لوضع مخرج للمأزق الراهن، ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي".

2 – . وتلبية لهذا النداء الصادر عن المجموعة الدولية، انخرطت المملكة المغربية في دينامية إيجابية وبناءة، ملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية الوطنية.

3.- تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا عن أن من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي، وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

4-. تكفل المملكة المغربية، من خلال هذه المبادرة، لكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء.

5-. ومن هذا المنطلق، سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية. كما ستتوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات، والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة.

6-. تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين.

7-. ترمي المبادرة المغربية، المفعمة بروح الانفتاح، إلى توفير الظروف المواتية للشروع في مسار للتفاوض والحوار، كفيل بأن يفضي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

8-. يخضع نظام الحكم الذاتي، المنبثق عن المفاوضات، لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين، طبقا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

9- ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يوجه نداء إلى باقي الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. كما يعبر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جدية وبناءة، انطلاقا من هذه المبادرة، وكذا عن الإسهام في خلق مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها.

10- ولهذه الغاية، تبقى المملكة مستعدة للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي.

2 - العناصر الأساسية للمقترح المغربي

11- المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيا وثقافيا. وهو مشروع يقوم على ضوابط ومعايير معترف بها عالميا.

أ – اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء

12- يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولا سيما في الميادين التالية:

- الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة؛
- على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة؛
- ميزانية الجهة ونظامها الجبائي؛
- البنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل؛
- على المستوى الاجتماعي: السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية؛
- التنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني؛
- البيئة.

13- تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات. وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي:

- الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة؛
- العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة؛

- جـزء مـن العائـدات المحصلـة مـن طـرف الدولـة والمتأتيـة مـن المـوارد الطبيعيـة الموجودة داخـل الجهة؛
- الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني؛
- عائدات ممتلكات الجهة.

14- تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي:

- مقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة؛
- المقومـات المرتبطـة بالاختصاصـات الدسـتورية والدينيـة للملـك، بصفتـه أمـير المؤمنـين والضامـن لحريـة ممارسـة الشـعائر الدينيـة وللحريـات الفرديـة والجماعيـة؛
- الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية؛
- العلاقات الخارجية؛
- النظام القضائي للمملكة.

15- تبـاشر الدولـة مسـؤوليتها في مجـال العلاقـات الخارجيـة بتشـاور مـع جهـة الحكـم الـذاتي للصحـراء، وذلـك بالنسـبة لـكل القضايـا ذات الصلـة المبـاشرة باختصاصـات هـذه الجهـة. ويجـوز لجهـة الحكـم الـذاتي للصحـراء، بتشـاور مـع الحكومـة، إقامـة علاقـات تعـاون مـع جهـات أجنبيـة بهـدف تطويـر الحـوار والتعـاون بـين الجهـات.

16- يـزاول منـدوب الحكومـة اختصاصـات الدولـة في جهـة الحكـم الـذاتي للصحـراء، المنصـوص عليهـا في الفقـرة 14 أعـلاه.

17- مـن جهـة أخـرى، تمارس الاختصاصـات، التي لم يتـم التنصيص على تخويلهـا صراحة، باتفاق بـين الطرفـين، وذلك عملا بمبـدأ التفريع.

18- تمثـل سـاكنة جهـة الحكـم الـذاتي للصحـراء في البرلمان وبباقي المؤسسـات الوطنية، وتشـارك في كافـة الانتخابـات الوطنية.

ب - هيئات الجهة:

19- يتكـون برلمـان الحكـم الـذاتي للصحـراء مـن أعضـاء منتخبـين مـن طـرف مختلـف القبائـل الصحراويـة، وكـذا مـن أعضـاء منتخبـين بالاقتراع العام المبـاشر من طرف مجموع سـكان الجهة. كما يتعـين أن تتضمـن تشـكيلة برلمـان جهـة الحكم الـذاتي للصحراء نسـبة ملائمة للنسـاء.

20- يمـارس السـلطة التنفيذيـة في جهـة الحكـم الـذاتي للصحـراء رئيـس حكومـة ينتخبـه البرلمان الجهـوي، وينصبـه الملك.

21- يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولا أمام برلمان الجهة.

22- يجوز للبرلمان الجهوي أن يحدث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

23- تتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر انتهائيا في تأويل قوانين الجهة، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة.

24- يجب أن تكون القوانين التشريعية والتنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا لدستور المملكة.

25- يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا.

26- تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية، ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

3 - مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله

27- يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية. ويعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير.

28- وتحقيقا لهذا الغرض، تلتزم الأطراف بالعمل سويا، وبحسن نية، من أجل تفعيل هذا الحل السياسي، وموافقة سكان الصحراء عليه.

29- كما تتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة.

30- تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن، إدماجا تاما في حظيرته، وذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على كرامتهم وسلامتهم وحماية ممتلكاتهم.

31- ولهذه الغاية، تصدر المملكة بالخصوص عفوا شاملا يستبعد أي متابعة أو توقيف، أو اعتقال أو حبس، أو أي شكل من أشكال الترهيب، ينبني على وقائع مشمولة بهذا العفو.

32- بعد موافقة الأطراف على مشروع نظام الحكم الذاتي، يساهم مجلس انتقالي مكون من ممثلي الأطراف، في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن، ونزع السلاح والتسريح، وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة، وكذا في أي مسعى يهدف إلى إقرار هذا النظام وتطبيقه، بما في ذلك العمليات الانتخابية.

33- إن المملكة المغربية لمقتنعة اليوم، مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية، بأن حل الخلاف حول الصحراء لن يتأتى إلا بالتفاوض. وبناء على هذا الخيار، فإن المقترح الذي تطرحه على أنظار الأمم المتحدة، يشكل فرصة حقيقية من شأنها أن تساعد على انطلاق مفاوضات، بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف في إطار الشرعية الدولية، وعلى أساس إجراءات توافقية تنسجم مع الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

34- وفي هذا السياق، يتعهد المغرب بالتفاوض، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف، الذي تعانيه المنطقة برمتها. ومن أجل ذلك، فإن المملكة على استعداد للإسهام الفعال في توفير مناخ من الثقة، كفيل بالمساعدة على إنجاح هذا المشروع.

35- تأمل المملكة المغربية أن تستوعب الأطراف الأخرى دلالة هذا المقترح بكل أبعاده، وأن تقدره حق قدره وتسهم فيه إسهاما إيجابيا وبناء، معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية.

قسم المسيرة

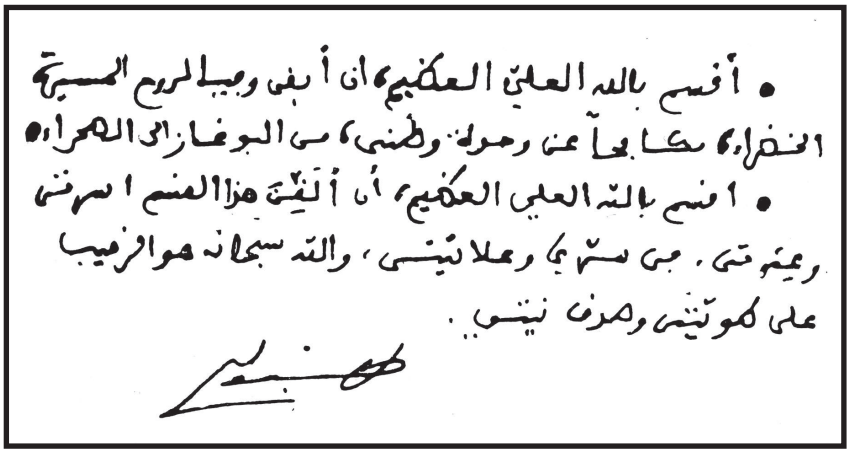

• أقسم بالله العلي العظيم، أن أبقى وفيا لروح المسيرة الخضراء، بكل ما تحمله وتحوله، وطني، من البوغاز إلى الصحراء.

• أقسم بالله العلي العظيم، أن ألقن هذا القسم لأبنائي وبناتي، ومن سيأتي بعدهم وعلانيتي، والله سبحانه هو الرقيب على كلامي وصدق نيتي.

قسم المسيرة بخط يد جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه

Serment de la Marche Verte

"Je jure par Dieu, le tout puissant, de rester fidèle à l'esprit de la MARCHE VERTE, combattant pour l'unité de ma patrie, du détroit au Sahara. Je jure par Dieu le très haut et tout puissant, d'enseigner ce serment à ma famille et à ma descendance, et d'en faire une profession de foi. Dieu le tout puissant est témoin de la sincérité de mes sentiments et de mes intentions"

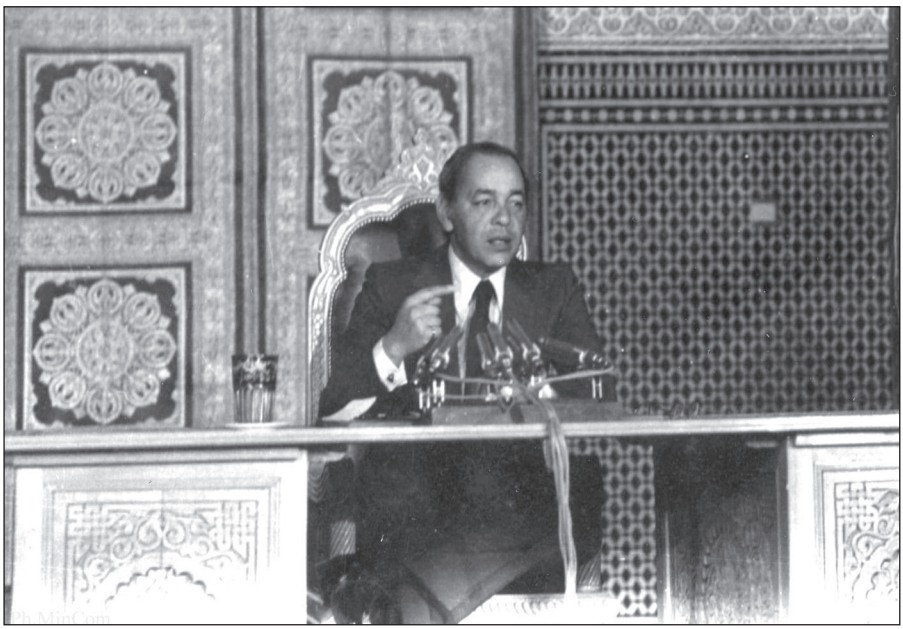

«... لم يبق شعبي العزيز إلا شيء واحد، إننا علينا أن نقوم بمسيرة خضراء من شمال المغرب إلى جنوبه، ومن شرق المغرب إلى غربه.

علينا شعبي العزيز أن نقوم كرجل واحد، بنظام وانتظام لنلتحق بالصحراء لنحيي الرحم مع إخواننا في الصحراء »

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه
بمناسبة الإعلان عن تنظيم المسيرة - 16 أكتوبر 1975

SM le Roi Hassan II - que Dieu ait son âme -
annonce l'organisation de la Marche Verte - 16 octobre 1975

« ... فها أنتم إخواني أخواتي منطلقون إلى الصحراء وقد استجبتم للدعوة، ولبيتم النداء، جموعا غفيرة، وقلوبا جياشة بالشوق صابية إلى معانقة الإخوة وملاقاة ذوي القربى هائمة بصلة رحم ماسة، وتحقيق وحدة طالما إشرأبت إليها الأعناق، وتطلعت إليها النفوس، فسيروا على بركة الله، تحوطكم رعاية الله وتكلؤكم عنايته على هدي من إيمانكم بالله ورسوله ».

مقتطف من خطاب صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد
بمناسبة حفل إنطلاق أفواج مراكش - 31 أكتوبر 1975

SAR le Prince Héritier Sidi Mohammed préside, à Marrakech,
la cérémonie de départ des groupes de volontaires - 31 octobre 1975

« شعبي العزيز :

غدا إن شاء الله ستخترق الحدود، غدا إن شاء الله ستنطلق المسيرة، غدا إن شاء الله ستطأون أرضا من أراضيكم، وستلمسون رملا من رمالكم وستقبلون أرضا من وطنكم العزيز »

« ... بمجرد ما تخترق الحدود عليك أن تتيمم من الصعيد الطاهر تلك الرمال، ثم تستقبل القبلة و تصلي بأحذيتك لأنك مجاهد وتصلي بأحذيتك ركعتين شكرا لله »

مقتطف من خطاب الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه
بمناسبة الإعلان عن انطلاق المسيرة الخضراء - 5 نونبر 1975

الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يعطي الإشارة للتأهب لإنطلاق المسيرة الخضراء
05 نونبر 1975

SM le Roi Hassan II - que Dieu ait Son âme -
donne le signal de préparation au lancement de la Marche Verte
05 novembre 1975

« باسم الله مجراها ومرساها »

جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يعلن من إذاعة أكادير عن انطلاق المسيرة الخضراء- 06 نونبر 1975

SM le Roi Hassan II - que Dieu ait Son âme- annonce, de la station radio d'Agadir, le lancement de la marche verte - 06 novembre 1975

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
يؤدي تحية العلم أثناء وصوله لمدينة العيون - نونبر 2001

SM le Roi Mohammed VI - que Dieu le glorifie -
salue le drapeau à son arrivée à la ville de Laâyoune - Novembre 2001

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يلقي خطابا الى الأمة
بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء - مدينة العيون، 06 نونبر 2015

SM le Roi Mohammed VI - que Dieu le glorifie - Prononce
un Discours à la Nation à l'occasion du quarantième anniversaire de la Marche Verte
Laayoune, 06 novembre 2015

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يلقي خطابا الى الأمة
بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء - مدينة دكار بالسنغال، 06 نونبر 2016

SM le Roi Mohammed VI - que Dieu le glorifie - Prononce
un Discours à la Nation à l'occasion du 41ème anniversaire de la Marche Verte
Dakar , 06 novembre 2016

خريطة جهات المملكة المغربية

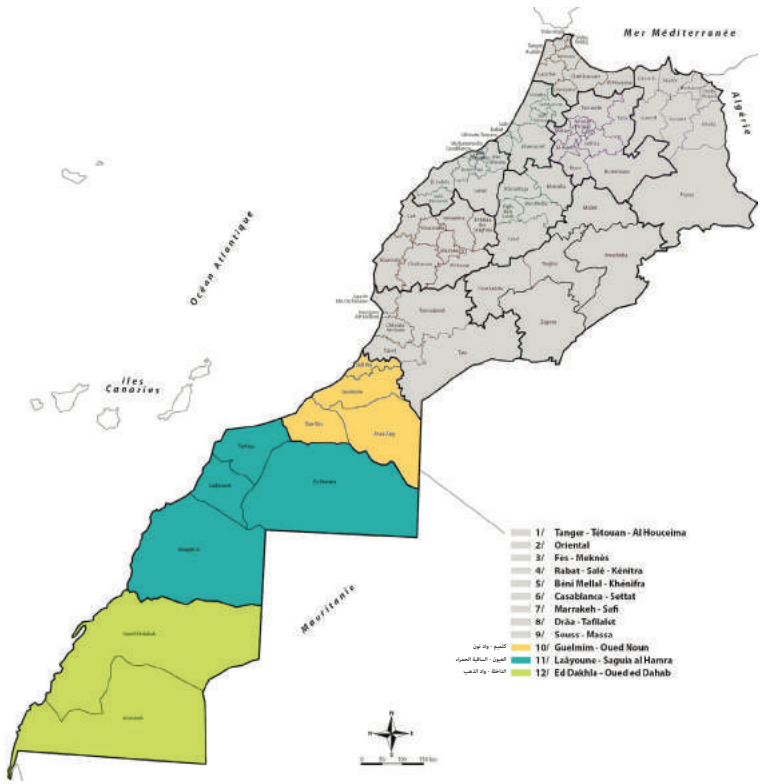

Carte des régions du Royaume du Maroc

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
Kingdom of Morocco
Ministry of Communication

المملكة المغربية
وزارة الاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Communication

www.mincom.gov.ma

Discours de Sa Majesté Le Roi Mohammed VI à l'occasion de l'anniversaire de la Marche Verte

Novembre 1999 - Novembre 2016

Publications du Ministère de la Communication - 2016